الحدادية الجدد

بيان حالهم والرد عليهم في تكفيرهم للإمام أبي حنيفة وعلماء الأشاعرة

تأليف

د. مشاري سعيد المطرفي

دكتوراه في العقيدة والفلسفة الإسلامية

دار الطاهرية

الحدادية الجدد

بيان حالهم والرد عليهم في تكفيرهم
للإمام أبي حنيفة وعلماء الأشاعرة

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٤ م
©جميع الحقوق محفوظة
رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية: 2421-2023
ردمك: 978-9921-812-06-0

الكويت- الجهراء- القيصرية القديمة- كابيتول مول- السرداب محل ٢٤
الموقع الإلكتروني: www .daradahriah .com
البريد الإلكتروني: daradahriah@gmail .com
هاتف: 99627333 965+ - 51155398 965+

الموزعون المعتمدون

الكويت: دار أندلسية للنشر والتوزيع - darandalusia@hotmail.com - (+965) 94747176
الكويت: مركز طروس للنشر والتوزيع - torousq8@gmail.com - (+965) 90090146
الرياض: دار التدمرية للنشر والتوزيع - tadmoria@hotmail.com - (+966) 114925192
المدينة المنورة: مكتبة الميمنة المدنية - daralmimna@gmail.com - (+966) 558343947
جدة: مكتبة الشنقيطي للنشر والتوزيع - hassan_hyge@hotmail.com - (+966) 504395716
مكة المكرمة: المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع - alasadi2000@hotmail.com - (+966) 125273037
اسطنبول (منطقة الفاتح): دار الأصالة - asalet@asaletyayinlari.com.tr - (+90) 2125118547

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو واسطة -أو أي جزء منه-، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي) أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من دار الظاهرية للنشر والتوزيع.

الحدادية الجدد

بيان حالهم والرد عليهم في تكفيرهم
للإمام أبي حنيفة وعلماء الأشاعرة

تأليف

د. مشاري بن سعيد المطرفي

دكتوراه في العقيدة والفلسفة الإسلامية

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحیم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه الرسالة أصلها دروس ومحاضرات ألقيتها في عدَّة مجالس في بيان حقيقة الحدَّاديَّة الجُدد، والتحذير من منهجهم المنحرف، القائم على الغلو في التبديع والتكفير لعلماء وأئمة الإسلام المشهود لهم بالعلم والخير والصلاح.

والتي من أبرز معالمها وسماتها تكفيرهم للإمام أبي حنيفة رحمه الله، بدعوى أنه يقول بخلق القرآن ومن يقول بخلق القرآن فهو جهمي كافر، وتكفيرهم أيضاً لعلماء الأشاعرة كالإمام النووي وابن حجر والبيهقي والدارقطني والغزالي والسبكي والباقلاني والعز بن عبدالسلام وابن دقيق العيد وغيرهم من علماء الأشاعرة بدعوى أنهم ينكرون الصفات وأنهم جهمية كفار.

والمصيبة ليس في تكفيرهم لهولاء الأئمة الأعلام فقط، بل بتقريرهم أن من لم يكفِّر هؤلاء العلماء يلحق بهم، لأن من أصول منهجم أن من لم يكفِّر من يكفرونه يلحق به، فيلزم من قولهم هذا

تكفيرهم لكبار العلماء من المتقدّمين والمتأخرين الذين لم يكفِّروا أباحنيفة ولم يكفِّروا النووي وابن حجر وغيرهم من علماء الأشاعرة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن كثير وابن رجب وابن باز وابن عثيمين والألباني وبكر أبي زيد والعباد وغيرهم.

وفي سبيل محاربة هذا الفكر الضال المنحرف، كتبت هذه الرسالة، عسى الله أن ينفع بها من قرأها، وأن يجعلها من العلم الذي يُنتفع به، وقد أسميتها (**الحدَّاديَّة الجُدد**) وقسمتها الى عشرة مباحث:

المبحث الأول: منْ هم الحدَّاديِّة الجُدد؟

المبحث الثاني: الحدَّاديِّة والغلو في التبديع والتكفير.

المبحث الثالث:الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم للإمام أبي حنيفة رحمه الله.

المبحث الرابع: الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم لعلماء الأشاعرة.

المبحث الخامس: متى يُنسب الرجل لأهل السُّنة؟

المبحث السادس:متى يخرج الرجل من دائرة أهل السُّنة؟

المبحث السابع: هل الأشاعرة من أهل السُّنة؟

المبحث الثامن: هل كل من وقع في البدعة يعتبر مبتدعاً؟

المبحث التاسع: حكم امتحان الناس في عقائدهم.

المبحث العاشر: حكم امتحان الناس في الأشخاص.

أسأل الله بأسمائه الحسنى، وصفاته العُلا، قبول هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول، وينفع به المسلمين.

مشاري سعيد المطرفي
الكويت - مدينة سعد العبدالله
للتواصل واتساب: ٠٠٩٦٥٦٦٧٨٣٧١٦

المبحث الأول
من هم الحدَّاديَّة الجُدد؟

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

من هو محمود الحدَّاد؟، ومن هم الحدَّاديَّة الذين يُنسبون إليه؟، ومن هم الحدَّاديِّة الجُدد؟

بإذن الله كل هذه الأسئلة سوف أجيب عنها في هذا المبحث بإذن الله، ولكن قبل الخوض في موضوع الحدَّاديَّة وبيان حالهم ومدى انحرافهم وضلالهم، أودُّ التنبيه على أمرين:

الأمر الأول: هو أن الرد على الفِرق والجماعات التي لديها انحرافات عقديَّة وفكريَّة ومنهجية وغلو في التبديع والتكفير والتي شهد بضلالها وانحرفها كبار أهل العلم، ليس ترفاً علمياً، وليس ترفاً فكرياً، بل هو واجب على العلماء والباحثين والدُّعاة لبيان حال هذه الجماعة التي لديها انحرافات عقدية وفكرية ومنهجية، حتى لا يغترُّ بها الشباب، وحتى لا يغتر بها صغار طلبة العلم ويسيرون على منهجهم الفاسد في الطعن في العلماء وتبديعهم وتفسيقهم وتكفيرهم بحجج

واهية وفاسدة وساقطة، فيخرج لنا جيل من غُلاة التبديع والتكفير، جيل جاهل ومتكبِّر ومتعالٍ ومغرور، جيل فاسد الفكر والمنهج، جيل يحتكر الحق والصواب في رأيه وفي قوله فقط، جيل يكفّر ويبدّع ويفسّق ويضلِّل كل من خالف رأيه أو قوله، لا يعرف آداب الخلاف ولا يعرف فقه الخلاف، لا يعرف الفرق بين الخلاف المعتبر والخلاف غير المعتبر، ولا يعرف الفرق بين خلاف التنوّع وخلاف التضاد، ولا يعرف معنى وحقيقة البدعة ولا يعرف الفرق بين البدعة المفسِّقة والبدعة المكفِّرة، ولا يعرف شروط وموانع التبديع عند أهل السُّنة والجماعة.

الأمر الثاني: الذي أودُّ التنبيه عليه هو أن هذا الرد ليس رداً على الحدَّاديِّة الجُدد، بل المقصود من هذا الرد هو تعريف وتحذير للشباب وصغار طلبة العلم المتأثرين بفكر ومنهج غُلاة التبديع الحدَّاديَّة الجُدد، وكذلك القصد منه هو تعريف وتحذير عامة الناس أيضاً من هذا الفكر الضال والمنحرف حتى لا يغتروا بما يقولونه ويكتبونه من أصول وقواعد لم يقل بها أحد من العلماء، بل هي أصول وقواعد فاسدة هم قرروها، وبعد ذلك يريدون أن يلزموا الناس بها.

فالكلام كما قلتُ هو موجَّه للشباب وطلبة العلم المتأثرين بالفكر الحدَّادي وليس موجَّهاً للحدَّاديَّة، وذلك لأن من خلال خبرتي في مناقشة أصحاب هذا الفكر قليل منهم من يترك هذا الفكر من خلال

المناقشة والحوار، بل الغالب فيهم شباب متحمس تجده يبحث عن الجدال والنقاش، بل ويستمتع بالجدال ويشعر بالنشوة والمتعة، ولا يبحث عن الحق، ولو ذكرت له عشرات الأدلة وقد قيل: «صاحب الحق يكفيه دليل، وصاحب الهوى لا يكفيه ألف دليل».

وهذا هو حال غُلاة التبديع والتكفير، في كل زمان تجدهم أصحاب هوى ويبحثون عن النقاش والجدال، لذلك كان السلف يطلقون على أسلافهم من غُلاة التكفير من الخوارج والحروريَّة الذين استحلوا دماء المسلمين وأموالهم، يطلقون عليهم أصحاب الأهواء، وذلك لأنهم أصحاب هوى، وأصحاب حماس واندفاع غير منضبط، يرون أنفسهم أنهم يستقنون بأفهامهم عن أفهام أهل العلم الكبار، وأنهم يفهمون القرآن والسُّنة أكثر من فهم العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، فضلُّوا وأضلُّو، وكفَّروا المسلمين، واستحلُّوا دماءهم وأموالهم، فتركوا أهل الأوثان، وقتلوا أهل الإسلام.

وبعد هذه المقدِّمة المهمة أقول وبالله التوفيق: إن الحدَّاديِّة الجُدد هم في الحقيقة امتداد للحدَّاديِّة الأوائل الذين ظهروا في بداية التسعينيات الميلادية، وتحديداً في عام ١٩٩٣م في المدينة المنورة، فهم على نفس المنهج، ويقررون نفس أصولهم وقواعدهم، وسبب تسميتهم بالحدَّاديِّة هو نسبة لشخص يُسمَّى محمود الحدَّاد، وهو

باحث مصري كان مقيماً في المدينة المنورة، وكان من أتباع الشيخ محمد أمان الجامي والشيخ ربيع المدخلي، وكان على منهجهم في الغلو في التبديع والتكفير، فكان يصف كل من يخالفم في الفكر والمنهج بأنه ضال ومبتدع.

وكان في بداية أمره يبدّع المشايخ الذين في زمانه من الذين على خلاف منهجهم، والذين يُطلق عليهم مشايخ الصحوة أمثال الشيخ سفر الحوالي والشيخ ناصر العمر والشيخ عايض القرني وغيرهم.

وقد كانت بين مشايخ الصحوة وكل من: الشيخ محمد أمان الجامي والشيخ ربيع المدخلي ردود قوية وعنيفة في مسألة حكم الاستعانة بالكفَّار في تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي ما بين مؤيِّد ومعارض، حتى قام الشيخ ربيع المدخلي بتأليف كتاب بعنوان: (صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة بغير المسلمين)، يقول فيه بجواز الاستعانة بغير المسلمين في الحرب.

وبعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي، وبعد سجن الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة والشيخ عايض القرني، خلت الساحة لهم، فبدأوا يلتفتون لأنفسهم، وأخذوا يقرّرون قواعدهم المنهجّية، ويؤصِّلون لمذهبهم الجديد، ويدافعون عنه، بعد أن كانوا مهاجمين لغيرهم فيما مضى.

وقد أصبح لهم أصول وقواعد واضحة وبيِّنة، من التزم بها فهو منهم وهو سلفي، ومن لم يلتزم بها فهو ليس منهم وليس بسلفي في نظرهم، وبالتالي يجب التشهير به وفضحه ومحاولة إسقاطه.

فهنا وقع بينهم الخلاف والشقاق كما هي عادة الجامية مع بعضهم البعض، فالشيخ محمود الحدَّاد كما ذكرت كان من أتباع الشيخ محمد أمان الجامي والشيخ ربيع المدخلي، ومن المقرّبين لهما، ومن المؤيدين والمعجبين بمنهجهما في الجرح والتعديل، والتحذير من أهل البدع، إلا أنه كان أجرأ وأصرح وأصدق وأقوى منهما في التصريح بآرائه وأقواله.

فقد لاحظ الشيخ محمود الحَّداد أن الشيخ الجامي والمدخلي لا يتعاملان مع المبتدعة من العلماء السابقين كابن حجر، والنووي والبيهقي والدارقطني والعز بن عبد السلام وغيرهم من علماء الأشاعرة، نفس تعاملهم مع المبتدعة المعاصرين، ورأى الحدَّاد أن هذا تناقض منهما فيما يقررانه من أصول وقواعد في التعامل مع أهل البدع، لا مخلص منه إلا بتنزيل كلام السَّلف على جميع العلماء المتقدمين والمتأخرين.

يقول محمود الحداد في كتابه (القول الجلي في الرد على فرية

المدخلي): «والقاعدة في التبديع واحدة وخطر المبتدعين كلهم واحد، وكله شديد على أهل السُّنَّة، وعدم الكلام في واحد منهم يجعلنا كما قال رسول الله ﷺ: «**إنما ضل من قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد**»[١]. ويجعل لأهل البدع علينا حجة».[٢]

ولهذا قام بطرد أصوله وتطبيقها على أرض الواقع، فحكم على جميع من تلبّس ببدعة بأنه مبتدع، يجب التصريح ببدعته، ويجب أن يُهجر وأن تُهجر كتبه وتصانيفه، وكان يدعو لحرق كتب الأئمة السابقين أمثال: ابن حجر، والنووي، والدارقطني، والبيهقي، والعز ابن عبد السلام وغيرهم من علماء الأشاعرة لأنهم مبتدعة، وكان ينكر على من يترحَّم عليهم أو يُثني عليهم أو يُثني على مؤلفاتهم.

وقد كان الحدَّاد في ذلك صادقاً مع نفسه ويدعو إليه عن دين وقناعة، ويرى أن الأصل يجب طرده، ولا يمكن عزل الماضي عن الحاضر، فيجب أن يكون تعامُل العلماء مع المبتدعة واحد.

ولهذا خرج عليهم، ونابذهم، وانفصل عنهم، وتبعه مجموعة كبيرة من الجماعة الأولى، وسُمّي أتباعه بالحدَّاديِّة نسبة إلى الشيخ

(١) رواه البخاري.

(٢) «القول الجلي في الرد على فرية المدخلي»، لمحمود الحدَّاد، ص ٤.

محمود الحدَّاد، وقد سعوا بعد ذلك في إخراجه من المدينة المنورة حتى تمكنوا من ذلك.

وللشيخ محمد أمان الجامي رد مسجَّل على الشيخ محمود الحدَّاد بعنوان: (مجازفات الحدَّاد)، وللشيخ ربيع المدخلي الكثير من المقالات في التحذير من الحدَّاديِّة منها: (التحذير من أهل الأهواء، الحدَّاديِّة» ومقال بعنوان: (مميزات الحدَّاديِّة).

وقد ردّ عليها الشيخ محمود الحدَّاد برسالتين، الأولى، بعنوان: (التنكيل بما في مجازفات المدخلي من الأباطيل)، والثانية بعنوان: (القول الجلي في الرد على فرية المدخلي).

ذكر فيها أن ربيع المدخلي كان يوافقه في بداية الأمر على تبديع أبي حنيفة، وابن حزم، والنووي، وابن حجر، والشوكاني، فلما أنكر عليه العلماء تبرأ منه المدخلي ومن قوله.

وذكر أن المدخلي كان يطعن في ابن باز والألباني بسبب موقفهما من قضية الموازنات، وأنه كان يقول عن الشيخ عبدالعزيز بن باز: «إنه طعن في السلفية طعنة شديدة»، وكان يقول عن الألباني: «إن سلفيتنا أقوى من سلفيته»، وكان يحثّه على الرد على شريط الألباني: (البدعة والمبتدعة) مع تنبيهه له بألا يخبر أحداً بأنه هو من أمره بذلك.

فالحدَّاديِّة هم في الحقيقة قد خرجوا من عباءة الجامية، ولكنهم قاموا بتنزيل أصولهم وقواعدهم على العلماء المتقدمين والمتأخرين، فحكموا على جميع من تلبَّس ببدعة بأنه مبتدع يجب التصريح بابتداعه، ويجب أن يُهجر وأن تُهجر كتبه وتصانيفه، ولعل من أبرز ما كان يقرره ويدعو إليه محمود الحدَّاد في تلك الفترة أمرين:

الأمر الأول: طعنه في الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – وتبديعه، وكان يسميه أبا جيفة والعياذ بالله، ويصفه بأبشع وأشنع الأوصاف، وكان ينسب له القول بخلق القرآن، وكان يدعو لحرق كتبه، وكان ينكر على من يترحّم عليه.

وإنكار محمود الحدَّاد على من يترحّم على الإمام أبي حنيفة فيه تكفير ضمني له، ولكنه لم يكن يتجرّأ عليه لخوفه من ردّة فعل المشايخ الكبار عليه في ذلك الزمان، فقد كان وقتها الشيخ ابن باز وابن عثيمين – رحمهما الله – أحياء.

الأمر الثاني: هو طعنه في الإمام الغزالي والنووي وابن حجر والسبكي والبيهقي والدارقطني وابن دقيق العيد والجويني وغيرهم من علماء وأئمة الأشاعرة، بسبب تأويلهم لبعض الصفات، وكان يدعو لحرق كتبهم، وينكر على من يترحَّم عليهم، وإنكاره على من يترحَّم عليهم فيه تكفير ضمني لهم.

والمصيبة ليس في تكفير هذا الضال المنحرف لهؤلاء الأئمة الأعلام، بل المصيبة أنه يقرر أن هؤلاء الأئمة الأعلام جهمية كفَّار، ومن لم يكفِّرهم من العلماء يلحق بهم، بدعوى أن من لم يكفِّر الكافر فهو كافر ويلحق به، والذي هو في حقيقته من لم يكفِّر من نكفِّره فهو كافر.

هذا هو ما كان يقرره ويدعو إليه محمود الحدَّاد والحدَّاديَّة الأوائل، وهو نفس ما يدعو إليه ويقرّره الحدَّاديَّة الجُدد، فكل ما يقوله ويقرره الحدَّاديَّة الجُدد هو ما كان يدعو إليه الحدَّاديَّة الأوائل، وهو تبديع الإمام أبي حنيفة، وتبديع الإمام النووي وابن حجر وكبار علماء الأشاعرة كالبيهقي والدارقطني والعز بن عبدالسلام وابن دقيق العيد وغيرهم.

لهذا أطلقت على هذه الجماعة الضَّالة الحدَّاديَّة الجُدد لأنهم يقولون بنفس قول الحدَّاديَّة الأوائل.

وبفضل الله قد ردَّ عليهم في تلك الفترة الكثير من العلماء كالشيخ ابن باز وابن عثيمين والشيخ بكر أبي زيد والشيخ عبدالمحسن العبّاد والشيخ صالح الفوزان وغيرهم، بل وردَّ عليهم من هم محسوبون عليهم من شيوخ الجامية، حيث ردَّ عليهم الشيخ محمد أمان الجامي

في محاضرة طويلة بعنوان: (مجازفات الحدَّاد)، وردَّ عليهم الشيخ ربيع المدخلي في كتاب بعنوان: (التحذير من أهل الأهواء الحدَّاديِّة)، وبيَّنوا ضلالهم وانحرافهم فيما يكتبونه ويقررونه من أصول وقواعد، وما يصرِّحون به من تبديع العلماء الكبار.

ومما قـرَّره العلماء في ذلك الوقت وألزموا فيه الحدَّاد وأتباعه، أنهم بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن يقولوا إن كبار أهل العلم الذين أثنوا على أبي حنيفة والنووي وابن حجر وعلماء الأشاعرة ولم يكفروهم، كابن تيمية وابـن القيم والذهبي وابـن كثير وابن رجب، ومن المعاصرين ابن باز وابن عثيمين والألباني وبكر أبو زيد وعبدالمحسن العبّاد، أنهم كانوا يجهلون حالهم وعقيدتهم، وإما أن يقولوا إنهم كانوا يعلمون حالهم وعقيدتهم، فإذا قالوا بأنهم كانوا يجهلون حالهم وعقيدتهم فهنا يصفون كبار أهل العلم بالجهل وهذا ضلال، وإما أن يقولوا كانوا يعلمون حالهم وعقيدتهم الضَّالة والمنحرفة، ومع هذا أثنوا عليهم، فهنا يصفونهم بغش المسلمين وهذا أيضاً ضلال والعياذ بالله.

ويلزم أيضاً من كلام الحدَّاد وأتباعه و ممن قال بقوله من الحدَّاديِّة الجُدد، هو تكفيرهم لمن لم يكفِّر أبا حنيفة والنووي وابن حجر، لأنه كما هو مقرر من أصولهم وقواعدهم أن من لم يكفِّر الكافر فهو كافر،

فإن قالوا بتكفير من لم يكفِّرهم فقد ضلوا، وإن قالوا بعدم تكفير من لم يكفِّرهم فقد خالفوا ما يقررونه ويدعون إليه من قواعد.

وفي الختام، أقول نصيحة محب: يا شباب ويا طلبة العلم، يا من سلكتم طريق طلب العلم، عليكم بالعدل والإنصاف حتى مع المخالف كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «الرد على المخالف لا بد أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم».[1]

وإذا أشكل عليكم شيء فارجعوا لكلام السلف وكلام الأئمة الكبار المشهود لهم بالعلم والعدل والإنصاف والخير والصلاح، كالأئمة الأربعة وابن تيمية وابن القيم، وارجعوا لكلام العلماء المعاصرين الكبار المشهود لهم بالعلم والعدل كالشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني، فهؤلاء العلماء الكبار قد أفنوا أعمارهم في طلب العلم، وشهدت لهم الأمة بالعلم والعدل والخير والصلاح، فعليكم باتباع منهج هؤلاء الكبار والزموا غرزهم، ودعوا عنكم غُلاة التبديع والتكفير من الحدَّاديِّة الجُدد، الذين جمعوا بين الجهل والحماس والاندفاع غير المنضبط.

ارجعوا إلى كلام العلماء الكبار في الإمام أبي حنيفة والنووي وابن حجر وفي علماء الأشاعرة، وأقرؤوا ما قالوه عنهم في الثناء

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية، (٤/ ١٨٣).

عليهم، وسوف تعلمون مدى جهل وضلال كل من يطعن في هؤلاء الأئمة الأعلام الكبار.

فمن العلماء الذين أثنوا على الأمام أبي حنيفة، الإمام الشافعي وكان يقول عنه: «الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة»[١]، وكذلك أثنى عليه الإمام أحمد ووصفه بالعلم والعقل والورع والديانة، وأثنى عليه أيضاً ابن المبارك والذهبي وابن كثير الذي قال عنه: «فقيه العراق، وأحد أئمة الإسلام، والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة».[٢]

وممن أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: (منهاج السنة) حيث قال: «وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين: مالك والثوري والأوزاعي والليث والشافعي واسحاق وأبو حنيفة».[٣]

وممن أثنى عليه من العلماء المعاصرين: الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ بكر أبوزيد وغيرهم.

وممن أثنى على النووي وابن حجر، كبار أهل العلم كابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن كثير وابن رجب، ومن المعاصرين: ابن باز

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٦/ ٤٠٣).
(٢) «البداية والنهاية»، لابن كثير (١/ ١٠٤).
(٣) «منهاج السنة»، (٤/ ٧٥).

وابن عثيمين والألباني والعبَّاد وبكر أبوزيد وغيرهم، ولا يقول بكفر النووي وابن حجر أو كفر كبار علماء الأشاعرة كالبيهقي والدارقطني والغزالي والعز بن عبدالسلام وابن دقيق العيد إلاجاهل.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «لا أعلم أحداً كفَّر الأشاعرة، ولا يُخرج الأشاعرة والماتريدية من صف المسلمين إلا جاهل، أما أهل العلم فلم يخرجوهم من الإسلام بل ولا من أهل السنة والجماعة»، وقد نقل هذا الكلام عنه تلميذه الشيخ أحمد القاضي في كتابه: (ثمرات التدوين).[١]

وقد رد الشيخ بكر أبوزيد في كتابه: (تصنيف الناس بين الظن واليقين) على الطاعنين في العلماء الكبار من الأشاعرة وسمَّاها بادرة ملعونة حيث قال: «بادرة ملعونة وهي تكفير الأئمة النووي وابن دقيق العيد وابن حجر العسقلاني والحط من أقدارهم وأنهم مبتدعة ضُـلال، كل هذا من عمل الشيطان وباب ضلالة وفساد وإفساد».[٢]

فالواجب على طالب العلم الحذر من الطعن في العلماء وأئمة الإسلام لا سيما المشهود لهم بالعلم والخير والصلاح، وأن يعلم

(١) «ثمرات التدوين»، للشيخ أحمد القاضي، ص ٤٥.
(٢) «تصنيف الناس بين الظن واليقين»، للشيخ بكر أبي زيد، ص ٣٥.

أن العالم ليس بمعصوم من الخطأ والزلل، ولا يسلم عالم من الخطأ والزلل، ومن أخطأ يرد عليه بعلم وبعدل.

قال الذهبي رحمه الله في ترجمة ابن نصر: «ولو أنه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له، قمنا إليه وبدَّعناه وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما».[1]

هذا ما تيسَّر لي بيانه والتنبيه عليه وصلى الله وسلم على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٣/ ٧٥).

المبحث الثاني
الحدَّاديِّة الجُدد والغُلو في التبديع والتكفير

ومن أبرز معالم وسمات غُلاة التبديع الحدَّاديِّة الجُدد، هو الغُلو والتوسّع والتساهل في التبديع، بل والغلو والتوسع والتساهل في التكفير، وذلك بأنهم أسسوا ووضعوا قواعد وأصول لا دليل عليها من كتاب الله ولا من سُنَّة نبيه ﷺ، وبدأوا يحاكمون الناس بناء عليها، والتي هي في الحقيقة قواعد وأصول ضالة منحرفة، يلزم من القول بها تبديع وتضليل أغلب أو عامة علماء المسلمين، والتي من أبرزها:

قاعدة: من لم يبدّع المبتدع فهو مبتدع، فمن لم يبدّع أبا حنيفة والنووي وابن حجر فهو مبتدع.

وقاعدة: من أثنى على مبتدع فهو مبتدع، فمن أثنى على أبي حنيفة والنووي وابن حجر فهو مبتدع.

وقاعدة: من وقع في بدعة فهو مبتدع، فمن وقع في بدعة واحدة فهو مبتدع دون النظر في تحقق الشروط وانتفاء الموانع، ودون النظر في الحال الغالبة على العالِم وإقامة الموازنة العادلة بين أخطائه وصوابه.

ثم إن هذا المنهج القائم على الغلو والتوسع والتساهل في التبديع، يؤدي في الواقع إلى الغلو والتوسع والتساهل في التكفير، فالتبديع والتكفير أخوان، لأن أصلهما ومنبعهما واحد وهو الغُلو في الدين.

فالتكفيريون يقولون: من وقع في الكفر كفر بلا ضوابط، ومن لم يكفّر الكافر فهو كافر.

وغلاة التبديع يقولون: من وقع في البدعة فهو مبتدع بلا ضوابط، ومن لم يبدّع المبتدع فهو مبتدع.

والتكفريون يكفّرون بالمعصية،ويقولون: الإسلام كل لا يتجزأ، فكل من أخلّ بجزء منه كفر.

وغلاة التبديع يبدّعون بالخطأ، ويقولون: السُّنَّة كل لا يتجزأ، فكل من أخلّ بجزء منها فهو مبتدع.

والتكفيريون يقولون: الأصل في المنتسبين إلى الإسلام الكفر حتى يثبت إسلامهم، لأن ثبوت الإسلام مع انتشار الشرك ونواقض الإسلام عزيز، ومنهم من يتوقّف حتى يتبيّن.

وغلاة التبديع يقولون: الأصل في المسلمين البدعة لكثرة انتشار البدع، ولأن الحكم بالسُّنَّة متوقف على التزكية، ومنهم من يقول الأصل فيهم الجهالة.

فالغلو في التبديع في الحقيقة هو طريق الغلو في التكفير.

والغلو - كما هو معلوم - مجاوزة الحد، وهو مذموم في كل شيء، ولقد جاء الإسلام آمراً بالاعتدال والاقتصاد والوسطية في كل أمر، حتى مُيّزت هذه الأمة، وخُصّت بذلك، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[١].

وقال سبحانه آمراً بالاستقامة والاعتدال، ناهياً عن الغلو والطغيان: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ ﴾[٢].

وحذّرنا رسول الله ﷺ من الغُلو ومجاوزة الحد المشروع لنا، فقال ﷺ ناهياً عن الغُلو، مبيناً أنه سبب هلاك من قبلنا: «**وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»[٣].

وبيّن - عليه السلام - أن هذا المتنطّع الغالي المتعمّق، المجاوز للحد في قوله وفعله، هالك لا محالة فيقول: «**هلك المتنطعون**»[٤] قالها ثلاثاً.

---

(١) سورة البقرة، الآية: (١٤٣).

(٢) سورة هود، الآية: (١١٢).

(٣) رواه النسائي، وصححه الألباني في «صحيح النسائي»، (٣٠٥٧).

(٤) رواه مسلم.

ويقول سبحانه وتعالى في شأن أهل الكتاب ناهياً إيّاهم عن الغُلو: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١﴾[1].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٧٧﴾[2].

ويبيّن الإمام الطحاوي اعتدال هذا الدين وبُعده عن الغُلو فيقول: «ودين الله في الأرض والسماء واحد وهو دين الإسلام.. وهو بين الغُلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس».[3]

والناظر لأقوال الفِرق المبتدعة التي فرّقت الأمة بذلك يجدها خرجت بسبب الغُلو والتقصير، فالمعطّلة غلوا في التنزيه وقصّروا في الإثبات،

---

(١) النساء، الآية: (١٧١)

(٢) المائدة، الآية: (٧٧).

(٣) «العقيدة الطحاوية»، للطحاوي، ص ٣٥.

والمشبّهة غلوا في الإثبات وقصّروا في التنزيه، وكلاهما أخذ ببعض النصوص وترك بعضاً، والحق في الاعتدال والجمع بين النصوص.

أما الخوارج فغلوا في إثبات الأعمال وعدَّها من الإيمان حتى كفّروا المسلمين بمجرد المعصية، وقابلهم المرجئة فغلوا حتى أخرجوا العمل من الإيمان، فكان الغُلو في ردود الأفعال سبباً لأن ترد البدعة ببدعة والباطل بباطل.

قال الإمام ابن قتيبة: «ولما رأى قوم من أهل الإثبات إفراط هؤلاء في القدر، وكثر بينهم التنازع، حمل البغض لهم واللجاج على أن قابلوا غلوهم بغلو، وعارضوا إفراطهم بإفراط، فقالوا بمذهب جهم في الجبر».[1]

ويقول ابن أبي العز الحنفي: «فصار هؤلاء الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غلوا في علي وأولئك كفّروه؟ وأولئك غلوا في الوعيد حتى خلَّدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا في الوعد حتى نفوا بعض الوعيد أعني المرجئة، وأولئك غلوا في التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا في الإثبات حتى وقعوا في التشبيه، وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من

(١) «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية»، لابن قتيبة، ص ٢٠.

كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيّروه في اللفظ تارة، وفي المعنى أخرى، فلبّسوا الحق بالباطل، وكتموا حقاً جاء به نبيهم، فتفرّقوا واختلفوا.. وسبب ضلال هذه الفِرق وأمثالهم عدولهم عن الصراط المستقيم».[١]

فمن الخطأ إذاً أن ترد البدعة ببدعة، وينقض الباطل بباطل مثله، إنما المنهج الصحيح في الرد على أهل البدع ما ذكره ابن تيمية حيث يقول: «كثير من الناس مع أهل البدع الكلامية والعملية بهذه المنزلة: إما أن يوافقوهم على بدعهم الباطلة، وإما أن يقابلوها ببدعة أخرى باطلة، وإما أن يجمعوا بين هذا وهذا، وإنما الحق في ألا يوافق المبطل على باطل أصلاً، ولا يدفع باطله بباطل أصلاً، فيلزم المؤمن الحق وهو ما بعث الله به رسوله ﷺ، ولا يخرج منه إلى باطل يخالفه لا موافقة لمن قاله، ولا معارضة بالباطل لمن قال باطلاً، وكلا الأمرين يستلزم معارضة منصوصات الكتاب والسُّنَّة بما يناقض ذلك، وإن كان لا يظهر ذلك في بادئ الرأي».[٢]

ويذكر أن رد الباطل بباطل، والبدعة ببدعة من طرق استزلال

(١) «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي، (٢/ ٧٠).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية، (٥/ ٢٩٢).

الشيطان لبني آدم فينبغي الحذر منه فيقول: «لا يجوز لأحد أن يغيّر شيئاً من الشريعة لأجل أحد.. فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن الصراط المستقيم ولا يبالي إلى أي الشقين صاروا، فينبغي أن يجتنب جميع هذه المحدثات».[١]

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم»، لابن تيمية، (٢/ ١٣٣).

المبحث الثالث
الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم للإمام أبي حنيفة - رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد أرسل لي بعض الإخوة مقاطع صوتية وكتابات لشخص من الحدَّاديِّة الجُدد يصف نفسه بأنه باحث شرعي يطعن ويتنقص من الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – ويصفه بأبشع وأشنع الأوصاف، وبعد سماعي وقراءتي لكلام هذا الشاب تبيّن لي أن هذا الشاب في الحقيقة ضال ومنحرف شديد الانحراف، وأنه يتعمّد التلبيس والتدليس على صغار طلبة العلم بضرب كلام أهل العلم بعضهم ببعض.

ويكفي في بيان ضلال هذا الشاب وانحرافه، أنه يطعن في عالم من علماء الإسلام وإمام من أئمة المسلمين، وصاحب مذهب من المذاهب السُّنيَّة وهو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت – رحمه الله – ويصفه بأبشع وأشنع الأوصاف، وينسب له ما هو منه براء، كالقول بخلق القران، وعدم الأخذ بسُنة النبي ﷺ وتقديم القياس عليها.

وفي الحقيقة أن من تأمّل قول هذا الشاب في الطعن في أبي حنيفة – رحمه الله – علم أنه لم يأتِ بقول جديد، ولم يأتِ بشيء جديد، فقد سبقه في هذا القول شيخهم محمود الحدَّاد فقد كان يبدّع الإمام أبا حنيفة ويسميه أبا جيفة، ويصفه بأبشع وأشنع الأوصاف، وكان يدعو لحرق كتبه، وكان ينكر على من يترحّم عليه.

وإنكار محمود الحدَّاد على من يترحّم على الإمام أبي حنيفة فيه تكفير ضمني له، ولكنه لم يكن يتجرّأ عليه لخوفه من ردّة فعل المشايخ الكبار عليه في ذلك الزمن، فقد كان وقتها الشيخ ابن باز وابن عثيمين – رحمهما الله – أحياء.

وهذا المدعو محمود الحدَّاد في بداية ظهوره كان من أتباع الشيخ محمد أمان الجامي وربيع المدخلي، ولكن لجرأته في تبديع كبار أهل العلم تبرأوا منه ووقع بينهم الخلاف، فقام محمد أمان الجامي في التحذير منه برسالة تحت عنوان: (مجازفات الحدَّاد)، وكتب ربيع المدخلي أيضاً رسالة في التحذير منه تحت عنوان: (التحذير من أهل الأهواء الحدَّاديِّة)، وقام محمود الحدَّاد بالرد عليه برسالة تحت عنوان: (القول الجلي في الرد على فرية المدخلي).

فالذي أُريد أن أصل إليه أن ما جاء به هذا الشاب المنحرف الضال في الحقيقة ليس بجديد، فهو يكرر ويردّد ما قاله شيخه محمود الحدَّاد

في التسعينيات، ولكن مع جرأة ووقاحة في التصريح بالطعن في أبي حنيفة -رحمه الله - ولهذا فقد عزمت على الرد على هذا الشاب الضال المنحرف، الـذي أضـلّ الشباب بكلامه المبني على الجهل والتلبيس والتدليس، والذي جرّأ الشباب وصغار طلبة العلم على التطاول والطعن في علماء وأئمة الإسلام، وهو في الحقيقة ليس رداً عليه فقط، إنما هو ردٌّ على كل ما ينتهج هذا المنهج الفاسد القائم على الطعن في العلماء الكبار كالإمام أبي حنيفة - رحمه الله - وغيره من علماء وأئمة الإسلام.

وردي على الطاعنين في الإمام أبي حنيفة سوف يكون من أربعة جوانب:

الجانب الأول الذي أودُّ التنبيه عليه: هو بيان أن الإمام أبا حنيفة عالم من علماء الإسلام، وإمام من أئمة أهل السنة والجماعة، اتفق أهل العلم على إمامته وجلالة قدره وعلو كعبه، وقد أثنى عليه كبار أهل العلم من المعاصرين له ومن غير المعاصرين له.

وممن أثنى عليه الإمام علي بن عاصم شيخ المحدِّثين ومسند أهل العراق، كما وصفه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) حيث قال: «لو وُزن علم أبي حنيفة بعلم أهل زمانه، لرجح عليهم».[1]

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٦/ ٤٣٠).

وقال الإمام ابن المبارك فيه: «أبو حنيفة أفقه الناس».[١]

وممن أثنى عليه وعلى فقهه الإمام الشافعي – رحمه الله – فقال: «الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة».[٢]

وممن أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – وقد كان كثيراً ما يذكره ويثني عليه ويترحّم عليه، ويتسلّى بما أصابه بما أصاب أبا حنيفة عندما ضُرب بالسياط لما رفض أن يلي القضاء للمنصور، وكان يقول: «إن أبا حنيفة من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد، ولقد ضُرب بالسياط ليلِي القضاء للمنصور فلم يفعل، فرحمة الله عليه ورضوانه».[٣]

وممن أثنى عليه الإمام الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»، حيث قال: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه، وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل، وسيرته تحتمل أن تفرد في مجلدين، رضي الله عنه، ورحمه، توفي شهيداً مسقياً في سنة خمسين ومئة».[٤]

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

وقال أيضاً عنه: «وكان من أذكياء بني آدم، جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء، وكان لا يقبل جوائز الدولة».[١]

هذا وقد ألّف الذهبي كتاباً في فضائل أبي حنيفة وصاحبيه، سمَّاه: (مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن)، وذكر في هذا الكتاب ثناء التابعين وأتباعهم على أبي حنيفة.

وقد ألّف فيه الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي – رحمه الله – كتاباً سمَّاه: (عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان).

وقد نقل المزي في كتابه (تهذيب الكمال) تزكيته والثناء عليه عن كثير من الأئمة، وقد أطال المزي في ذكر فضائله والثناء عليه بما يقارب ثلاثين صفحة.[٢]

ومما أثنى عليه ثناءً عطراً الإمام ابن كثير حيث قال: «الإمام أبوحنيفة فقيه العراق، وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، وهو أقدمهم وفاة».[٣]

وممن أثنى عليه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «تهذيب الكمال»، للمزي.

(٣) «البداية والنهاية»، لابن كثير، (١٠/ ١٠٤).

مواضع كثيرة في كتبه، وعدّه إماماً من أئمة الإسلام، فقد قال – رحمه الله – في كتابه (منهاج السنة): «... وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدّين، كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف»، بل وعدّه من الأئمة المتبوعين عند تقريره لبعض مسائل الاعتقاد فقال: «وهذا مذهب الأئمة المتبوعين مثل مالك بن أنس، والثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل».[١]

وممن أثنى عليه في عصرنا الحاضر أئمة هذا العصر وهم: ابن باز وابن عثيمين والألباني رحمهم الله.

فقد قال عنه الشيخ ابن باز: «ومن الأئمّة المشهورين بعد الصحابة؛ الإمام مالك بن أنس، والإمام محمد بن إدريس الشافعي، والإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، والإمام أحمد بن حنبل».[٢]

وقد أثنى عليه أيضاً الشيخ ابن عثيمين فقال: «ومن أهل السُّنة والجماعة وأئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم؛ مثل: الإمام أحمد، والشافعي، ومالك، وأبي حنيفة».[٣]

---

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية، (٤/ ١٨٢).

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات العلامة عبد العزيز بن باز»، (٧/ ٢١٩).

(٣) «مجموع فتاوى ابن عثيمين»، (٨/ ٦٨٩).

وقال أيضاً: «وأبو حنيفة إمامٌ عالمٌ جليلٌ، إمامٌ من الأئمة الأربعة، وكان رجلًا قد أعطاه الله علمًا وذكاءً».[١]

وممن أثنى عليه أيضاً الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – حيث قال عنه: «أبو حنيفة إمامٌ من أئمة المسلمين الذين حفظ الله بهم هذا الدين».[٢]

فهذه أقوال أهل العلم في الثناء على الإمام أبي حنيفة وليس فيهم حنفي واحد، وكلهم من كبار أئمة الإسلام، وهؤلاء القوم لا خير فيمن لا يحتذي ويقتدي بهم.

أما الجانب الثاني، الذي أود التنبيه عليه، والذي نص عليه وقرّره علماء وأئمة الدين، فهو أن الإمام أبا حنيفة على عقيدة السلف، وأنه إمام من أئمة أهل السُّنة والجماعة، وأن اعتقاد الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – في التوحيد وفي إثبات الصفات وفي القدر واعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم وسائر مسائل الإيمان الكبرى موافق لمنهج السلف ولمنهج إخوانه أئمة المذاهب، ومن نص على ذلك شيخ الإسلام – رحمه الله – في (منهاج السُّنة) حيث قال: «إن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق ويقولون

(١) المصدر السابق.
(٢) «كشف النقاب»، للعلامة الألباني، ص ٥١.

إن الله يُرى في الآخرة، هذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم، وهذا مذهب الأئمة المتبوعين مثل مالك بن أنس والثوري والليث بن سعد والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق...»[١].

وقال ابن تيمية في قصيدته المشهورة القصيدة اللامية التي بين فيها عقيدته،والتي قال في بدايتها:

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي
رزق الهدى من للهداية يسألُ
أسمع كلام محقق في قوله
لا ينثني عنه ولا يتبدلُ

إلى أن قال في آخرها:

هذا اعتقاد الشافعي ومالك
وأبي حنيفة ثم أحمد ينقلُ
فإن اتبعت سبيلهم فموفق
وإن ابتدعت فما عليك معولُ[٢]

(١) «منهاج السنة»، لابن تيمية، (٨/ ١٨٧).
(٢) «القصيدة للامية»، لابن تيمية.

فعقيدة الإمام أبي حنيفة هي عقيدة السلف، وهي عقيدة مالك والشافعي وأحمد، وممن ذكر عقيدة أبي حنيفة أبو جعفر الطحاوي الحنفي - رحمه الله - في كتابه (العقيدة الطحاوية)، والتي كُتبت على منهج واعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ، سوى أحرف يسيرة منها، ولذلك كان لها شيوع كبير بين علماء المسلمين وطلابهم، حتى أصبحت تدرَّس في كثير من الجامعات والمساجد ودور العلم.

وقد قال الطحاوي في مقدمتها: «هذا ذكر بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين».[١]

وممن نص على أن الإمام أبا حنيفة كان على عقيدة ومنهج السلف في الاعتقاد الشيخ الألباني - رحمه الله - حيث قال: «أبو حنيفة، والأئمة الأربعة، هم على الخط السلفي».[٢]

أما الجانب الثالث، الذي أُريد التنبيه عليه فهو أن ما يُنسب للإمام أبي حنيفة، فأكثره كذب وغير صحيح ودافعه الحقد والحسد من الأقران.

(١) «العقيدة الطحاوية»، للطحاوي، (١/ ١٥).
(٢) «كشف النقاب»، للعلامة الألباني، ص ٥١.

قال الإمام ابن عبد البر عن الإمام أبي حنيفة: «وقد كان محسوداً، لفهمه وفطنته».[١]

ولعل أكثر من نقل أقوال الطاعنين في الإمام أبي حنيفة هو عبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل في كتابه (السنة)، وقد تكلّم الدكتور محمد سعيد القحطاني في تحقيقه لهذا الكتاب على هذه الانتقادات التي انتقد بها أبا حنيفة، فذكر أن أكثر من خمسين في المائة منها لا يصح سنده لمن أسند إليهم، وذكر أن ما ذُكر من اتهامه بالكفر إن قصد به ما نُسب إليه من القول بخلق القرآن فهو مردود بما ورد بسند صحيح عند اللالكائي وعند البيهقي من نفي القول به عنه.

وبما روى الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) عن الإمام أحمد أنه قال: «لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول بخلق القرآن».[٢]

وممن تكلّم فيه أيضاً ابن حبان والبخاري وابن قتيبة وابن أبي شيبة، وأكثر ما ذكروه عنه غير صحيح وهو منه بريء كالقول بخلق القرآن، فأكثر ما يُنسب إليه – رحمه الله – كذب وغير صحيح وهو منه بريء.

---

(١) «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، مالك والشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهم»، لابن عبد البر، ص ١٤٩.

(٢) «تاريخ بغداد»، للخطيب البغدادي، (١/ ٧٥).

ففي فتنة القول بخلق القرآن التي أثارها المعتزلة كانت هناك أقوال ينسبها المعتزلة لأبي حنيفة وهو منها براء، كالقول بأنه كان يقول بخلق القرآن، أو أنه كان يقول بتأويل الصفات، حتى وصل الكلام للعلماء فحكموا عليه بما وصل إليهم ومنهم عبدالله ابن الإمام أحمد.

ولكن استقر بعد ذلك عند أهل السُّنَّة والجماعة القول بإمامته وعدم صحة ما نُسب إليه، فأثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر عدم صحة ما نُسب إليه، وعدم صحة القول بأنه كان يقول بخلق القرآن.

فالذي استقر عليه علماء أهل السُّنَّة هو القول بإمامته وعدم الأخذ بأقوال من طعن به، لذلك لما أراد الملك عبدالعزيز طباعة كتاب (السُّنَّة) لعبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل وكان المشرف على الطباعة والمراجع له الشيخ العلامة عبدالله بن حسن آل الشيخ رحمه الله، وكان في ذلك الوقت رئيس القضاء في مكة، فحذف الفصل الذي فيه طعن في الإمام أبي حنيفة بكامله من الطباعة فلم يُطبع، وذلك لأنه – رحمه الله – كان يرى أن كلام عبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل لا حاجة له لأنه قد استقر القول عند أهل السُّنَّة والجماعة على إمامته، وعلى عدم صحة ما نُسب إليه، فكان من الحكمة عدم طباعته، وأن هذا ليس فيه إخلال بالأمانة العلمية، بل هو من الحكمة

الشرعية التي تقتضي ذلك، وذلك لأن فيه حفظاً لأعراض العلماء وتنزيهاً لهم مما نُسب إليهم.

وقد ذكر الشيخ صالح آل الشيخ أنه سأل الشيخ ابن باز عمَّا فعله الشيخ عبدالله بن حسن آل شيخ من عدم طباعة الفصل الذي فيه طعن في أبي حنيفة من كتاب (السُّنَّة)، فقال الشيخ ابن باز: «ما فعله الشيخ هو المتعيّن وهذا من السياسة الشرعية وهو المناسب».[1]

وأما ما صح نسبته إليه فهو القول بقول مرجئة الفقهاء في الإيمان فقط، وخلاف مرجئة الفقهاء مع السلف خلاف لفظي كما يقول ابن تيمية، فكان مذهبه أنّ الإيمان هو التّصديق بالقلب، والإقرار باللّسان، لا يزيد ولا ينقص، وأنّ العمل ليس داخلاً في مسمّى الإيمان، وهذا -بلا شكّ- خلاف منهج أهل السُّنَّة والجماعة الذين قالوا: «إن الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، قولٌ باللّسان، وعملٌ بالأركان، واعتقادٌ بالجنان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

قال ابن عبد البرّ - رحمه الله: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قولٌ وعملٌ، ولا عمل إلّا بنيّة، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلّا ما ذُكر عن أبي

(١) «شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ صالح آل الشيخ، شريط رقم ٤٦.

حنيفة وأصحابه؛ فإنّهم ذهبوا إلى أنّ الطاعات لا تسمّى إيمانًا، قالوا: إنّما الإيمان التّصديق والإقرار».[١]

وعدّ بعضهم الخلاف بينهم وبين قول السّلف خلافًا لفظياً، وممن نص على ذلك ابن تيمية حيث قال: «هذه البدعة أخفّ البدع؛ فإنّ كثيرًا من النّزاع فيها نزاعٌ في الاسم واللّفظ دون الحكم».[٢]

وقال الذهبي عن مرجئة الفقهاء: «إنّهم لا يعدّون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرارٌ باللّسان، ويقينٌ في القلب، والنّزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلوّ الإرجاء من قال: لا يضرّ مع التوحيد ترك الفرائض».[٣]

أما الجانب الرابع الذي أُريد التنبيه عليه فهو أن ما صح نسبته لبعض أهل العلم المعاصرين لأبي حنيفة، فالمنهج الصحيح في التعامل معه هو أن يُطوى ولا يُروى لأن دافعه الحسد والغيرة.

فالذي عليه السلف الصالح وأهل السُّنَّة والجماعة والذي يعتبر قاعدة متفقاً عليها في الحكم على الرجال وفي الجرح والتعديل أن كلام الأقران يُطوى ولا يُروى.

---

(١) «التمهيد»، لابن عبد البر، (٩/ ٢٣٨).
(٢) «مجموع الفتاوى لابن تيمية»، (١٣/ ٣٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٥/ ٢٣٣).

وهي مأخوذة من قول ابن عباس رضي الله عنهما: «خذوا العلم حيث وجدتم ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم في بعض فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزريبة».[١]

وقال مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض فإنهم أشد تحاسدًا من التيوس».[٢]

لذلك فقد قال السبكي: «ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وألا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فأضرب صفحاً عمَّا جرى بينهم».[٣]

وممن أشار إلى عدم الأخذ بكلام الأقران بعضهم في بعض الإمام ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، والإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – في كتابه (سير أعلام النبلاء)، وفي (ميزان الاعتدال).

ولقد أفرد الإمام ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) باباً بعنوان: (حكم قول العلماء بعضهم في بعض)، وذكر تحت هذا الباب جملةً من الأحاديث والآثار.

(١) رواه ابن عبد البر بسنده، «التمهيد»، (١/ ٧٥)

(٢) المصدر السابق.

(٣) «طبقات الشافعية – ترجمة الحارس المحاسبي»، للسبكي.

قال ابن عبد البر: «فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً»[١].

وممن أشار إلى عدم الأخذ بكلام الأقران بعضهم في بعض الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في كتابه «سير أعلام النبلاء»، وفي «ميزان الاعتدال» ومما قاله: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من العصور سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس»[٢].

وهذه القاعدة تعتبر من قواعد العدل والإنصاف، فمن الظلم أن نستشهد بكلام الأقران بعضهم في بعض والأمثلة على ذلك مذكورة في كتب الجرح والتعديل وكتب السير وخاصة كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي.

ختاماً بعد هذا الذي ذكرته وقرّرته من كلام علماء وأئمة الدين، أودُّ التنبيه إلى أن الواجب على طلبة العلم الكفّ عن الكلام في أئمة

(١) «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر، (٢/ ١١١٧).
(٢) «ميزان الاعتدال»، للذهبي.

المسلمين المتفق على عدالتهم وجلالتهم وإمامتهم في الدين بما يوجب القدح فيهم، فإن لحوم العلماء مسمومة، وما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويُرد عليه إلا رسول الله ﷺ.

ووجوب احترامهم، فالعلماء ورثة الأنبياء ومصابيح الدُّجى، ومنارات الهدى، وهم خير البرية، وسادة البشرية، وذلك لأنهم يبصّرون الناس في أمور دينهم، ويعلمونهم الحلال والحرام، ويذكرونهم بحق الله عليهم، ويحثونهم على التمسك بالتوحيد والسُّنّة، ومحاسن الأخلاق والعفاف والفضيلة.

فهم ورثة الأنبياء كما قال ﷺ: «**إن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما إنما ورثوا العلم فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر**».(١)

وطاعة العلماء والأئمة فرض على الناس بنص الكتاب، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾(٢).

وقد قال طائفة من السلف: «أولو الأمر هم الأمراء والعلماء».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على المسلمين - بعد موالاة الله ورسوله - موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصاً العلماء

(١) رواه الترمذي، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي»، (٢٦٨٢).
(٢) سورة النساء، الآية: (٥٩).

الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر».[١]

وفي فضل أهل العلم والعلماء قال ﷺ: «**فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، ثم قال رسول الله ﷺ إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلِّم الناس الخير**»[٢].

ولهذا فقد كان حب العلماء الربانيين وذكرهم بالجميل من سلامة المعتقد.

قال الطحاوي في عقيدته: «وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر - لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».[٣]

فالواجب توقير أهل العلم والعلماء واحترامهم وإجلالهم ومعرفة حقهم استجابة لقول النبي ﷺ: « **ليس منَّا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه**».[٤]

---

(١) «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، لابن تيمية، (١/ ٧٥).
(٢) رواه الترمذي، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي»، (٢٦٨٥).
(٣) «العقيدة الطحاوية»، للطحاوي، (١/ ٩٥).
(٤) صححه الألباني في «صحيح الجامع»، عن عبادة بن الصامت، (٥٤٤٣).

فهم أولى الناس بالموالاة، وأحقهم بالمحبة في الله بعد الأنبياء، وليعلم طالب العلم أن العالم ليس بمعصوم، بل هو بشر يصيب ويخطئ، فإذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، كما قال ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر**»[(١)].

فكل مجتهد استفرغ وسعه للوصول إلى الحق استحق الثواب، وإن أخطأ سواء في ذلك المسائل العلمية والعملية. قال شيخ الإسلام - رحمه الله-: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية. ولما كان العالم غير معصوم من الخطأ والزلل والوهم، فإن الواجب اجتناب زلاته وأخطائه، وعدم الاقتداء به فيها، ويحذر من زلته وخطئه، فلا يبدع ولا يهجر، لا سيما إذا علم عنه تحري الصواب والحق والتمسك والدفاع عن السّنّة».[(٢)]

قال الإمام الذهبي: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريّه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه، وورعه واتباعه، يُغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».[(٣)]

(١) رواه أبو داود، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود»، (٣٥٧٤).
(٢) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٢/ ٦٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٥/ ٢٣١).

وقال أيضاً في ترجمة ابن نصر: «ولو أنه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدّعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة».[1]

هذا ما تيسر لي بيانه والتنبيه عليه في الرد على من يطعن في الإمـام أبي حنيفة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي.

المبحث الرابع
الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم لعلماء الأشاعرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد أرسل لي بعض الإخوة مقاطع صوتية وكتابات لشخص من الحدَّاديِّة الجُدد، ويصف نفسه بأنه باحث شرعي وأنه يدّعي الانتساب للسلفية، وبعد سماعي لكلام هذا الشاب وقراءتي لكتاباته تبيّن لي أن هذا الشاب في الحقيقة منحرف عن جادة الصواب، وبعيد كل البُعد عن السلفية، وبعيد كل البُعد عن منهج وعقيدة السلف، وأنه يتعمَّد التلبيس والتدليس على صغار طلبة العلم بضرب كلام أهل العلم بعضهم ببعض.

ويكفي في بيان ضلال هذا الشاب وانحرافه، تكفيره لكبار علماء الأشاعرة – رحمهم الله – كتكفيره للإمام النووي وابن حجر والغزالي والسبكي وابن دقيق العيد والعز بن عبدالسلام والجويني وغيرهم من علماء وأئمة الأشاعرة، بحجج واهيه ومتهافتة وساقطة ولا قيمة لها.

والمصيبة ليس في تكفير هذا الضال المنحرف لهؤلاء الأئمة الأعلام، بل المصيبة أنه يقرر أن هؤلاء الأئمة الأعلام جهمية كفَّار، ومن لم يكفِّرهم من العلماء يلحق بهم، بدعوى أن من لم يكفِّر الكافر فهو كافر ويلحق به.

ويلزم من كلام هذا الضال المنحرف تكفيره لكبار العلماء المتقدِّمين والمتأخرين الذين أثنوا على كبار الأشاعرة كما سوف أبيّن ذلك بعد قليل.

وفي الحقيقة أن من تأمَّل قول هذا الشاب علم أنه لم يأتِ بقول جديد ولم يأتِ بشيء جديد، فقد سبقه في هذا القول وهذه الفرية شيخهم محمود الحدَّاد في بداية التسعينيات الميلادية، فقد كان يطعن في علماء الأشاعرة كابن حجر والنووي والبيهقي والدارقطني ويبدّعهم وينكر على من يترحَّم عليهم.

وإنكار محمود الحدَّاد على من يترحَّم عليهم فيه تكفير ضمني لهم، ولكنه لم يكن يتجرأ عليه لخوفه من ردِّة فعل المشايخ الكبار عليه في ذلك الزمان فقد كان وقتها الشيخ ابن باز وابن عثيمين أحياء.

وهذا المدعو محمود الحدَّاد في بداية ظهوره كان من أتباع الشيخ محمد أمان الجامي وربيع المدخلي، ولكن لجرأته في تبديع

كبار أهل العلم تبرؤوا منه ووقع بينهم الخلاف، فقام محمد أمان الجامي بالتحذير منه في رسالة بعنوان: (مجازفات الحدَّاد)، وكتب ربيع المدخلي أيضاً رسالة في التحذير منه بعنوان: (التحذير من أهل الأهواء الحدَّاديِّة)، وقام محمود الحدَّاد بالرد عليه برسالة بعنوان: (القول الجلي في الرد على فرية المدخلي).

ولما انتشر كلام محمود الحدَّاد بين طلبة العلم، وأثار الفتنة بما كتبه من طعن وتبديع لابن حجر والنووي والدعوى لحرق كتبهما، كتب الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد -رحمه الله تعالى - كتاباً في التحذير من فكر ومنهج الحدَّاديِّة ومن على شاكلتهم في كتابه (تصنيف الناس بين الظن واليقين)، حيث قال فيه: «بادرة ملعونة.. وهي تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني، أو الحط من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضلال، كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد».[1]

فالذي أُريد أن أصل إليه أن ما جاء به هذا الشاب المنحرف الضال، في الحقيقة ليس بجديد فهو يكرر ويردّد ما قاله محمود الحدَّاد قبل ثلاثين سنة، ولكن مع جرأة ووقاحة في التصريح بأنهم جهمية كفَّار وجرأة ووقاحة في تكفير من لم يكفِّرهم.

(١) «تصنيف الناس بين الظن واليقين»، للشيخ بكر أبي زيد، ص ٣٥.

فلهذا قد عزمت على الرد على هذا الشاب الضال المنحرف، الذي أضلَّ الشباب بكلامه المبني على الجهل والتلبيس والتدليس والذي جرّأ الشباب وصغار طلبة العلم على التطاول والطعن في علماء وأئمة الإسلام، وهو في الحقيقة ليس رداً على هذا الشاب فقط، وإنما هو رد على كل من ينتهج هذا المنهج الفاسد القائم على تكفير وتبديع العلماء الكبار كابن حجر والنووي والغزالي والسبكي وغيرهم من علماء الأشاعرة.

وفي هذا الرد سوف أذكر التأصيل العلمي لمنهج السلف في كيفية التعامل مع أخطاء وزلّات وهفوات العلماء، وبيان المنهج السلفي في الحكم على العلماء الذين قالوا بقول الجهمية والمعتزلة في الصفات وفي غيرها من المسائل العقدية المختلف فيها.

وسوف يكون ردي على القائلين بكفر علماء الأشاعرة من أربعة جوانب:

الجانب الأول: وهو تنبيه الشباب وطلبة العلم على وجوب معرفتهم بقدر العلماء ووجوب احترامهم، فالعلماء ورثة الأنبياء، ومصابيح الدجى، ومنارات الهدى، وهم خير البرية، وسادة البشرية، وذلك لأنهم يبصّرون الناس في أمور دينهم، ويعلِّمونهم الحلال

والحرام، ويذكِّرونهم بحق الله عليهم، ويحثُّونهم على التمسك بالتوحيد والسُّنة و محاسن الأخلاق والعفاف والفضيلة.

فهم ورثة الأنبياء كما قال ﷺ: «**إن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما إنما ورثوا العلم فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر**».(١)

وطاعة العلماء والأئمة فرض على الناس بنص الكتاب، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾(٢).

وقد قال طائفة من السلف وأهل التفسير: «أولو الأمر هم الأمراء والعلماء».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء».(٣)

وفي فضل أهل العلم والعلماء قال ﷺ: «**فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، ثم قال رسول الله ﷺ إن الله وملائكته وأهل**

(١) رواه الترمذي، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي»، (٢٦٨٢).
(٢) سورة النساء، الآية: (٥٩).
(٣) «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، لابن تيمية، (١/ ١٦٥).

السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلِّم الناس الخير»[١].

ولهذا فقد كان حب العلماء الربانيين وذكرهم بالجميل من سلامة المعتقد، كما قال الطحاوي في عقيدته: «وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر - لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».[٢]

فالواجب توقير أهل العلم والعلماء واحترامهم وإجلالهم ومعرفة قدرهم ومنزلتهم وحقهم استجابة لقول النبي ﷺ: «**ليس منَّا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه**».[٣] فهم أولى الناس بالموالاة والاحترام والتقدير، وأحقهم بالمحبة في الله.

وليعلم طالب العلم أن الطعن في العلماء وأهل العلم من كبائر الذنوب، ولاسيما العلماء الربانيين المشهود لهم بالخير والصلاح والاستقامة وحُسن المعتقد، فالطعن فيهم من كبائر الذنوب والآثام كما قال الإمام أحمد بن الأذرعي رحمه الله: «الوقيعة في أهل العلم ولا سيما أكابرهم من كبائر الذنوب».[٤]

---

(١) رواه الترمذي، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي»، (٢٦٨٥).

(٢) «العقيدة الطحاوية»، للطحاوي، ص ٦٥.

(٣) صححه الألباني في «صحيح الجامع»، عن عبادة بن الصامت، (٥٤٤٣).

(٤) «الإعلام بحُرمة أهل العلم والإسلام»، للشيخ محمد إسمايل المقدم، ص ٣٥.

والطاعنون في العلماء عُرضة لحرب الله تعالى، القائل في الحديث القدسي: «**من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب**»[١].

وهم متعرّضون لاستجابة دعوة العالِم المظلوم عليهم، فدعوة المظلوم – ولو كان فاسقاً – ليس بينها وبين الله حجاب، فكيف بدعوة ولي من أولياء الله الذي قال الله فيه: «**وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**»[٢].

والطعن في العلماء والتنقّص منهم والبحث عن زلّاتهم وهفواتهم سبب للحرمان وسوء العاقبة وموت القلب كما قال الإمام المبجّل أحمد بن حنبل رحمه الله: «لحوم العلماء مسمومة، من شمَّها مرض، ومن أكلها مات».[٣]

وكما قال الحافظ ابن عساكر – رحمه الله تعالى في كتابه (تبين كذب المفتري فيما نُسب إلى أبي الحسن الاشعري): «لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، ومن أطلق لسانه في العلماء بالثلب؛ ابتلاه الله – تعالى – قبل موته بموت القلب».[٤]

(١) رواه البخاري.
(٢) رواه البخاري.
(٣) «الإعلام بحُرمة أهل العلم والإسلام»، للشيخ محمد إسماعيل المقدم، ص ٤٠.
(٤) «تبيين كذب المفتري»، لابن عساكر، ص ٢٩.

الجانب الثاني الذي ينبغي الإشارة إليه في هذا الرد هو أن الموقف الصحيح من زلّة وخطأ العالِم هو ما قرّره السلف الصالح وهو أن العالِم ليس بمعصوم، بل هو بشر يصيب ويخطئ، فإذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، كما قال ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر**»[(١)].

فكل مجتهد استفرغ وسعه للوصول إلى الحق استحق الثواب، وإن أخطأ سواء في ذلك المسائل العلمية أوالعملية، كما قال شيخ الإسلام – رحمه الله: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في المسائل الخبرية والعلمية»[(٢)]، أي في مسائل الاعتقاد أو الفقه.

ولما كان العالِم غير معصوم من الخطأ والزلل والوهم، فإن الواجب اجتناب زلاته وأخطائه، وعدم الاقتداء به فيها، ويحذِّر من زلّته وخطئه، فلا يبدِّع ولا يهجر، لا سيما إذا علم عنه تحرّي الصواب والحق والتمسك والدفاع عن السُّنَّة.

كما قرر ذلك الإمام الذهبي في كتابه (سير أعلام النبلاء)، حيث قال: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلِم تحريه للحق، وعُرف صلاحه، وورعه واتباعه، يُغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه،

(١) رواه أبو داود، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود»، (٣٥٧٤).
(٢) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٢/ ٦٥).

وننسى محاسنه، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».[١]

وقال أيضاً في ترجمة ابن نصر: «ولو أنه كلما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدّعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما».[٢]

ولقد بيّن الشيخ العلامة عبد المحسن العبَّاد في رسالته: (رفقاً أهل السُّنَّة بأهل السُّنَّة)، الموقف الصحيح من العالِم إذا أخطأ أو زلّ في بعض المسائل أنه يُعذر فلا يُبدّع ولا يهجر، ويُدعى له، ويُترحّم عليه، حيث قال:«ليست العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، فلا يسلم عالمٌ من خطأ، ومن أخطأ لا يُتابع على خطئه، ولا يُتخذ ذلك الخطأ ذريعة إلى عيبه والتحذير منه، بل يُغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، مع الحذر من متابعته على الخطأ، ويُدعى له ويُترحّم عليه».[٣]

وقد بيّن الشيخ اسماعيل المقدّم ضوابط الموقف الصحيح من زلّة العالِم في كتابه: (الإعلام بحُرمة أهل العلم والإسلام)، حيث ذكر أربعة ضوابط في التعامل مع أخطاء العلماء وهي:

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٥/ ٢٣١).
(٢) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٥/ ٣٠٣).
(٣) «رفقاً أهل السنة بأهل السنة»، للشيخ عبد المحسن العبّاد، ص ٤٢.

«**أولاً**: أن يعلم أن الخطأ من مقتضى الطبيعة البشرية لا يسلم منه إلا المعصوم ﷺ، وأن الخطأ لا يستلزم الإثم؛ بل المجتهد المخطئ مأجور.

ثانيًا: أن يعلم أن زلّة العالِم ليست من الشرع في شيء، فلا تُنسب إليه، ولا هي من الخلاف السائغ، ولا يجوز الاقتداء به فيها.

ثالثًا: أن يَلتمس العُذر للعالِم، ويُحسِن الظن به، ويقيل عثرته.

رابعًا: أن يُحفظ للعالِم قدره، ولا يُجحد محاسنه».[١]

الجانب الثالث: أن يعلم أن الخلاف بين علماء أهل السُّنة وبين علماء المذاهب والفِرق لا يقتضي تكفير أهل السُّنة لهم، وخير مثال لما ذكرت وقررت ما كتبه وقرّره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتبه مع مخالفيه، من الفِرق الإسلامية غير السُّنِّيَّة بتقرير أنهم من أهل الإيمان - باستثناء منافقيهم وزنادقتهم حيث قال في (مجموع الفتاوى): «وكلُّ من أظهر الإسلام ولم يكن مُنافقاً؛ فهو مؤمن له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك، وهو ممن يخرج من النار ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر على اختلاف عقائدهم».[٢]

---

(١) «الإعلام بحُرمة أهل العلم والإسلام»، للشيخ إسماعيل المقدم، ص ٧٥.

(٢) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٧/ ٥٧٥).

ونُقل عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) قوله: «أنا لا أكفِّر أحدًا من الأمة، فقد قال النبي ﷺ: «**و لا يحافظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ**»[١]، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم».[٢]

وقرَّر شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) أن المُختَلَفَ فيه مع الطوائف السُّنية خفيفٌ بالنسبة للمتفق عليه، بل وكان يترحَّم على رؤوس المعتزلة والأشاعرة والكرّامية ويثني عليهم كأبي المعالي الجويني والقشيري وأبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني، بل وأثنى على عبد الرحمن بن كيسان الأصم المعتزلي في (منهاج السنة)، حيث قال: «وعبد الرحمن الأصم - وإن كان معتزليّاً - فإنه من فضلاء الناس وعلمائهم».[٣]

وبالجملة، فكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في إنصاف الفِرق المخالفة من الرافضة والجهمية والمعتزلة والأشعرية كثير.

وما قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية هو ما كان يقرّره أئمة السُّنة، فلم يُعرف عن أئمة السُّنة تكفير المعتزلة بالعموم فضلاً عن الأشاعرة.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «مع شدّة إنكارهم لبدعهم

---

(١) صححه الألباني في صحيح الجامع، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن عمرو بن العاص، (١١٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (٩/ ٦٥).

(٣) «منهاج السنة»، لابن تيمية، (٢/ ١٩).

لم يخرجوهم من دائرة الإسلام، ويحكموا عليهم بأحكام الكافرين مع أن بدعهم مشتملة على تكذيب نصوص كثيرة من الكتاب والسُّنة، ونفي صفات الله وعلوه... مع أنهم صرَّحوا بأن مقالاتهم كفر ومشتملة على الكفر، وذلك لأجل تأويلهم وجهلهم، وكذلك كثير ممن شاركهم في كثير من أصولهم، كالأشعرية والماتريدية ونحوهم».[١]

وكبار علماء العصر في زمننا كالشيخ ابن باز وابن عثيمين والألباني رحمهم الله قد أثنوا على ابن حجر والنووي وكبار الأشاعرة ووبَّخوا من طعن فيهم.

ومن ذلك أن اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز سُئلت عن موقفهم من علماء الأشاعرة مثل: الباقلاني والبيهقي وابن حجر والنووي، وغيرهم من الأشاعرة؟

فأجابوا: «هؤلاء في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وجزاهم عنّا خير الجزاء».[٢]

وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – في لقاءات

(١) «الارشاد»، للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص (١٧٧).
(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة»، (٣/ ٢٤٠).

(الباب المفتوح) عن ابن حجر والنووي وعن حكم من يقول إنهم مبتدعة؟ فقال: «هذان الرجلان ما أعلم اليوم أن أحداً قدَّم للإسلام في باب أحاديث الرسول مثلما قدَّماه، فكيف يُقال عن هذين إنهما مبتِدعان، غفر الله للنووي، ولابن حجر العسقلاني».[١]

وجاء في كتاب (ثمرات التدوين) للشيخ أحمد القاضي أن الشيخ ابن عثيمين قال: «لا أعلم أحداً كفَّر الأشاعرة ولا يُخرج الأشاعرة والماتريدية من صف المسلمين إلا جاهل بحالهم، أما أهل العلم فلم يخرجوهم من الإسلام، بل ولا من أهل السُّنة والجماعة».[٢]

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله: عندما سُئل عن ابن حجر والنووي: «النووي، وابن حجر العسقلاني، وأمثالهما، من الظلم أن يُقال عنهم إنهم من أهل البدع، أنا أعرف أنهما من الأشاعرة، لكنهما ما قصدوا مخالفة الكتاب والسُّنَّة».[٣]

ويقول العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد -رحمه الله تعالى- في كتابه (تصنيف الناس بين الظن واليقين): «بادرة ملعونة.. وهي تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني، أو الحط

(١) «لقاءات الباب المفتوح»، للشيخ ابن عثيمين، (١/ ٧٥).
(٢) «ثمرات التدوين»، للدكتور أحمد القاضي، ص ٤٥.
(٣) «كشف النقاب»، للألباني، ص ٥١.

من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضُلال، كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد».[١]

الجانب الرابع الذي أُريد التنبيه عليه: هو الاحتياط في التكفير وعدم التسرّع بتكفير المخالف أو من قال قولاً ظاهره الكفر، وهذا هو الذي كان عليه السلف وأئمة الدين، وسبب توقّف أهل العلم في عدم تكفير من قال بقول ظاهره الكفر كالقول بخلق القران هو أن التكفير لا يكون بالهوى، ولكن بما دلّ عليه الدليل، ولأن تكفير المعين لا يكون إلا بتحقق الشروط وانتفاء الموانع.

فالتكفير أمره خطير، وذلك لأن الأصل في المسلم الإسلام والسلامة، فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر إلا ببيّنة، إذ إن اليقين لا يزول بالشك، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأقام الصلاة، وأدّى الزكاة، فهو مسلم ومن أهل القِبلة، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وهو معصوم الدم والنفس والمال، فقد قال ﷺ: «**من صلّى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمّة الله وذمّة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته**»[٢].

فمن صلّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو مسلم،

(١) «تصنيف الناس بين الظن واليقين»، للشيخ بكر أبي زيد، ص ٣٥.
(٢) رواه البخاري.

فلا يجوز التساهل في تكفيره وردّته وإخراجه من دائرة الإسلام، وقد قال ﷺ: «**ولا يحافظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ**»[١]، فالمحافظة على الوضوء دليل على الإيمان، فمن لازم الوضوء والصلاة فهو مسلم، فلا يجوز التعجّل في الحكم عليه بالكفر والردّة.

وقد قال الذهبي رحمه: «كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفّر أحداً من الأمة، ويقول: قال النبي ﷺ: «**ولا يحافظُ على الوضوءِ إلا مؤمنٌ**»[٢] فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم».[٣]

لذلك ينبغي الاحتياط في التكفير، والتحرّز منه ما وُجد إليه سبيلاً، فمن ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه بالشك، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السُّنة والجماعة، وقد كان شيخ الإسلام دائماً ما يقررها في كتبه وردوده ويقول: «ومن يثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه بالشك».[٤]

---

(١) صححه الألباني في صحيح الجامع، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن عمرو بن العاص، (١١٥).

(٢) صححه الألباني في صحيح الجامع، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن عمرو بن العاص، (١١٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء»، للشيخ الذهبي، (٩/ ١٥).

(٤) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (١/ ٧٥).

وقد قرر علماء وأئمة أهل السُّنة والجماعة أن التكفير لا يكون في المسائل المختلف فيها ولا في المسائل الدقيقة التي تخفى على عامة الناس، فالذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أن التكفير لا يكون إلا في المسائل المجمع عليها بين علماء أمة الإسلام، ولا يكون إلا في المسائل الواضحة البيّنة، أما المسائل المختلف فيها أو المسائل الدقيقة، التي يخفى علمها على بعض طلبة العلم أو عامة الناس، فلا يصح التكفير فيها.

ثم إن الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أيضاً، أن التكفير على نوعين: تكفير مطلق، وتكفير معيّن.

والتكفير المطلق يُقصد به إطلاق الحكم بالكفر على القول أو الفعل أو الاعتقاد الذي ينافي أصل الإسلام ويناقضه بدون تحديد أحد بعينه، كأن يقال من سجد لصنم كفر، ومن سجد لقبر كفر، ومن سب الله كفر، ومن سب محمداً ﷺ كفر، ومن اعتقد أن المسيح ابن الله كفر، ومن اعتقد أن الربا حلال كفر.

أما التكفير المعيّن، فيقصد به وصف شخص بالكفر والـردّة، لإتيانه بأمر يناقض الإسلام، وهذا لا يجوز إلا بعد تحقق الشروط فيه وانتفاء الموانع عنه.

قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب - رحمه الله: «ومسألة تكفير المعيّن مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعيّن إذا قال ذلك، لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفّر تاركها».[1]

وبهذا يتضح لنا أن التكفير المطلق يجب القول بعمومه وإطلاقه، وأما الحكم على المعيّن بأنه كافر، فهذا يقف على الدليل المعيّن، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه، فالكفر من الوعيد الذي نطلق القول به، ولكن لا نحكم للمعيّن بدخوله في ذلك المطلق حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له.

فبعد كل ما ذكرت وقرّرت من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الأشاعرة وثنائه عليهم، وكلام وثناء الأئمة المعاصرين كابن باز وابن عثيمين والألباني في الأشاعرة كابن حجر والنووي وغيرهم، وتحرّزهم من التكفير لمن قال بقول ظاهره الكفر، يتضح لك خطأ وضلال من يكفِّر أعيان الأشاعرة كابن حجر والنووي والغزالي وغيرهم.

ويكون أمام من يكفِّر علماء الأشاعرة كابن حجر والنووي خيار واحد من اثنين، فإما أن يقول إن هؤلاء الأئمة الأعلام قد أخطؤوا في

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»، (٨/ ٢٤٤)

عدم تكفيرهم لأعيان الأشاعرة، وإما أن يعترف بخطئه ويستغفر الله ويتوب إليه مما كتبه وقاله في تكفيره لعلماء الأشاعرة.

فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، والاحتراز في تكفير المسلمين من أهل القِبلة من الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هو ما كان عليه السلف الصالح، فمن ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه إلا بدليل واضح وصريح كوضوح الشمس، لقوله ﷺ «**من صلّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمّة الله وذمّة رسوله**».[1]

فمن صلّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو مسلم، فلا يجوز التساهل في تكفيره وردّته وإخراجه من دائرة الإسلام.

هذا ما تيسر لي بيانه والتنبيه عليه في الرد على من يكفِّر علماء الأشاعرة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) رواه البخاري.

المبحث الخامس
متى يحكم على الرجل بأنه من أهل السُّنة والجماعة؟

إن كل من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، مقبلاً على الالتزام بالإسلام جملة، وعلى تحكيم شريعته استسلاماً وانقياداً، وبرئ من تبني مذهب بدعي، أو الانتساب إلى فرقة ضالة، أو اعتماد أصل كلي من أصول البدع، فهو من أهل السُّنة والجماعة إجمالاً، وهذا يشمل عوام المسلمين الذين لم ينضووا تحت راية بدعية، ولم يكثروا سواد فرقة غير مرضية.(١)

فهذا القدر يحقق انتساباً إجمالياً تصح به النسبة إلى أهل السُّنة والجماعة.

قال الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق: «ومن قال بجملة ما يقوله أهل السُّنة والجماعة فهو منهم، وإن زلّ في فرع من فروعها أو في المسائل الدقيقة منها لاجتهاد أو تأويل، ولا يجوز الحكم عليه بأنه من الفِرق الضالّة ما لم يعتقد أصلاً من أصولهم».(٢)

ولا يخرجه من دائرة أهل السُّنة والجماعة الخطأ أو الزلل في بعض المسائل والفروع.

---

(١) «علم العقيدة عند أهل السنة»، للدكتور محمد يسري، ص ١٠٠.

(٢) «الصراط»، للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، ص ٧٠.

قال ابن أبي العز الحنفي: «وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العِلم والدين وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخـوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة بل بفرع من فروعها، ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير».[1]

(١) «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي، ص ٤٣٩.

المبحث السادس
متى يحكم على الرجل
بأنه ليس من أهل السُّنة والجماعة؟

يحكم على الرجل بأنه ليس من أهل السُّنة والجماعة بأحد أمرين:

الأول: أن يكون منهجه في تلقي الدين والاستدلال مخالفاً لمنهج أهل السُّنة والجماعة، فمنهج أهل السُّنة والجماعة في تلقي الدين والاستدلال عليه قائم على الكتاب والسُّنة الصحيحة، متمسكين بوصية رسول الله ﷺ في الحثّ على التمسك بالكتابة والسُّنة، حيث قال: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي**»[1].

والفطرة والعقل السليم يوافقان الكتاب والسُّنة ولا يعارضانهما، وإذا ورد ما يوهم التعارض بين النقل والعقل، اتهمنا عقولنا، فإن النقل الثابت مقدَّم ومحكَّم في الدين، فتقديم عقول الناس وآرائهم الناقصة والمتضاربة على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ضلال وتعسف، وهو سبب ضلال كثير من الفِرق.

---

(١) رواه الترمذي، وحسّنه الألباني، في «صحيح الترمذي»، (١/ ٨٥).

فمن كان منهجه في التلقي والاستدلال قائم على غير الكتاب والسُّنة فهو ليس منهم، كمنهج المعتزلة الذين قدَّموا العقل على النقل وجعلوه حاكماً على نصوص الوحي، أو كمنهج مخرّفة الصوفية الذين أخذوا دينهم عن طريق الرؤى والأحلام، والمكاشفات والذوق والوجد، أو كمنهج الرافضة الذين أخذوا دينهم فيما يزعمون عن أئمتهم الذين ادَّعوا لهم العصمة واعتمدوا على الروايات المكذوبة والموضوعة.

الثاني: أن يعتقد أصلاً من أصول الفِرق الضالة المنحرفة، كأن يعتقد بعقيدة الرافضة في تكفير الصحابة، أو يعتقد بعصمة الأئمة أو غيرها من عقائدهم الفاسدة الباطلة، أو كان يعتقد بعقيدة المعتزلة في تقديم العقل على النقل، أو كان يعتقد بعقيدة الخوارج في تكفير صاحب الكبيرة، أو كان يعتقد بعقيدة المرجئة القائلين بأن الإيمان هو تصديق القلب فقط، أو يعتقد بعقيدة الجهمية القائلين بخلق القرآن، أو يعتقد بعقيدة القدرية المنكرين للقدر، أو يعتقد بعقيدة الجبرية المنكرين بأن للإنسان مشيئة.

فمن قال بأحد هذين الأمرين فقد خرج من دائرة أهل السُّنة والجماعة، ودخل في دائرة أهل البدع والضلال، وأصبح من أهل الفِرق الضالة المنحرفة، والتي توعَّدها الرسول ﷺ في النار، حيث

قال ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**» فقال الصحابة: من هي يا رسول الله؟ قال: «**من كان مثل ما أنا عليه وأصحابي**»[1].

والمراد بالأمة في هذا الحديث أمة الإجابة، وهي خاصة بمن آمن بالنبي ﷺ إيماناً صادقاً ومات على ذلك، فمنهم اثنتان وسبعون منحرفون مبتدعون بدعاً لا تخرج من ملة الإسلام، فتعذّب ببدعتها وانحرافها، إلا من عفا الله عنها وغفر لها، ثم مآلها إلى الجنة، وأما من أخرجته بدعته عن الإسلام فيخلَّد في النار وهو ليس من أمة الإجابة.

(١) رواه أبو داود والحاكم وأحمد، وحسّنه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٩٥).

المبحث السابع
هل الأشاعرة والماتريدية من أهل السُّنة والجماعة»؟

الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقسام: طرفان ووسط وهم كما يلي:

القول الأول: قالوا بأن الأشاعرة والماتريدية ليسوا من أهل السَّنة والجماعة، بل هم من الفِرق الضالة الهالكة، وأنهم أهل بدع وضلال وزيغ وانحراف.

قال الشيخ محمد أمان الجامي: «الأشاعرة ليسوا من أهل السُّنة والجماعة، وإنهم من المبتدعة ومن الفِرق التي خالفت السلف، وهذا أمر واضح...».[١]

وقال الشيخ ربيع المدخلي: «منازعة أهل الأهواء لأهل السُّنة قديمة، ومن ذلك منازعة الأشعرية لأهل السُّنة في هذا العنوان، وما حواه، مع وضوح بُعدهم عن أهل السُّنة... فانتساب الأشعرية إلى أهل السُّنة باطل».[٢]

---

(١) في اليوتيوب بعنوان: «الأشاعرة ليسوا من أهل السنة»، للشيخ محمد أمان الجامي.
(٢) «بطلان مؤتمر الشيشان»، للشيخ ربيع المدخلي.

وقال الدكتور محمد بن هادي المدخلي: «الأشاعرة ليسوا من أهل السُّنة والجماعة لا في قليل ولا كثير ولا قُبَيل ولا دُبَير، بل هم أحد أعداء أهل السُّنة...».[١]

وقال الدكتور فلاح مندكار: «كثير من الناس وخاصة طلبة العلم الناشئين من يغلط في نسبة الأشاعرة إلى حيِّز أهل السُّنة والجماعة، وفي الحقيقة هي نسبة باطلة... فالأشاعرة هم من جملة أهل الأهـواء والضلال، ولهم الـدور البارز والنصيب الأكبر في تحريف عقيدة المسلمين».[٢]

القول الثاني: قالوا بأن الأشاعرة والماتريدية هم أهل السُّنة والجماعة، وأن عقيدة الأشاعرة والماتريدية، هي عقية أهل السُّنة والجماعة، وما عداهم فهم ليسوا من أهل السُّنة والجماعة، بل هم من الفرق الضالة وأنهم مشبّهة ومجسّمة وحشوية.

قال الزبيدي: «إذا أُطلق أهل السُّنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية».[٣]

---

(١) في اليوتيوب بعنوان: «الأشاعرة ليسوا من أهل السنة»، للشيخ محمد بن هادي المدخلي.

(٢) مقال بعنوان: «الأشاعرة ليسوا من أهل السنة»، للدكتور فلاح مندكار.

(٣) «إتحاف السادة المتقين»، للزبيدي، (٢/ ٦).

قال ابن حجر الهيتمي: «المراد بالسُّنة ما عليه إماما أهل السُّنة والجماعة أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي».[١]

وقال الشيخ حسن أيوب رحمه الله: «أهل السُّنة هم: أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي ومن سلك طريقهما».[٢]

وقال مثل قوله الأستاذ سعيد حوى في كتابه: (جولات في الفقيهين الكبير والأكبر).

القول الثالث: وهو القول الوسط بين القول الأول والقول الثاني، حيث قالوا بأن الأشاعرة والماتريدية من أهل السُّنة والجماعة، ولكنهم خالفوا عقيدة أهل السُّنة وسلف الأمة من الصحابة والتابعين، في بعض المسائل، كمسألة تأويل الصفات وحقيقة الإيمان وغيرها، ولكن خلافهم هذا وخطأهم لا يخرجهم من دائرة أهل السُّنة والجماعة.

وهذا القول الوسط، هو القول الصواب، فالأشاعرة والماتريدية، من أهل السُّنة والجماعة وخطأهم أو زللهم في بعض المسائل لا يخرجهم من دائرة أهل السُّنة والجماعة، وإن كنّا نقول بخلاف قولهم، فمن كان منهجه في التلقي والاستدلال قائم على الكتاب والسُّنة، وقال بمجمل ما يقوله أهل السُّنة في الاعتقاد فهو منهم،

(١) «الزواجر عن اقتراف الكبائر»، لابن حجر الهيثمي، ص ٨٢.
(٢) «تيسير العقائد الإسلامية»، للشيخ حسن أيوب، ص ٢٩٩.

وإن زل أو أخطأ في فرع من فروعها، وفي المسائل الدقيقة من الاجتهاد أو تأويل.

وهذا القول الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «فلفظ أهل السُّنة يُراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يُراد به أهل الحديث والسُّنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من أثبت الصفات لله تعالى، ويقول إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسُّنة».[1]

فشيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن الأشاعرة والماتريدية يدخلون في عموم أهل السُّنة والجماعة.

وللاستزادة حول رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في الأشاعرة يمكن الرجوع إلى كتاب (موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة) للشيخ عبدالرحمن المحمود، وهو في رأيي أفضل من كتب عن رأي شيخ الإسلام في الأشاعرة، حيث قال في خاتمة كتابه: «وشيخ الإسلام من خلال هذا المنهج المتكامل سار على طريقة متوازنة، فالأشاعرة الذين رد عليهم طويلاً لم تمنعه هذه الملاحظات من أن يقول عنهم إنهم من أهل السُّنة، وإنهم ليسوا كفاراً باتفاق المسلمين، كما لم تمنعه

(١) «منهاج السنة لابن تيمية»، لابن تيمية، (٢/ ٢٢١).

من التنويه بجهودهم العظيمة في الدفاع عن الإسلام والرد على خصومه الحاقدين عليه من الفلاسفة والباطنية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وبالمقابل فاعترافه بهذه الجهود لم ينسه أن هؤلاء بشر يصيبون ويخطئون، وأن ما وقعوا فيه مخالف لعقيدة السلف، ولا يجوز السكوت عنها، بل يجب بيان الحق للناس والرد على من خالفه ولو كان من أهل الفضل والعمل الصالح».

وهذا القول هو الذي اختاره سماحة العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله – حين سئل هل الأشاعر من أهل السُّنة والجماعة؟

فقال: «الأشاعرة عندهم أشياء خالفوا فيها أهل السُّنة، من تأويل بعض الصفات، فهم في باب التأويل ليسوا من أهل السُّنة، لأن أهل السُّنة لا يؤولون، وهذا غلط من الأشاعرة ومنكر، ولكنهم من أهل السنة في المسائل الأخرى التي وافقوا فيها أهل السُّنة».[1]

فكلام الشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله – واضح وبيّن في أنه يعتبر الأشاعرة من أهل السُّنة والجماعة، وأنهم أخطأوا في باب تأويل الصفات، لأن أهل السُّنة لا يؤولون.

ثم من قال بأن الأشاعرة والماتريدية ليسوا من أهل السُّنة

(١) «فتاوى نور على الدرب»، لابن باز، (١/ ٧٥).

والجماعة على الإطلاق، لزم من قوله تبديع وتضليل السواد الأعظم من المسلمين، فتسعة أعشار أمة الإسلام أشاعرة وماتريدية.

ثم إنه يلزم من قول من قال إن الأشاعرة والماتريدية ليسوا من أهل السُّنة والجماعة، أن يخرج كبار أهل العلم وأئمة الدين والمفسرين وحفَّاظ الحديث ورواته وشرّاحه وفقهاء الأمة من أهل السُّنة، كالحاكم والبيهقي وابن حجر والنووي والقرطبي والسيوطي والدارقطني وابن حبان وابن عساكر وابن الصلاح والمنذري والسخاوي والمناوي والقسطلاني وتاج الدين السبكي والأُبي والعز ابن عبدالسلام وغيرهم كثير.

وأختم هذا المبحث بفتوى وقفت عليها في موقع الشيخ سلمان العودة (الإسلام اليوم) لبعض المشايخ في أن الأشاعرة والماتريدية من أهل السُّنة والجماعة فلا يجوز تبديعهم أو تكفيرهم، وهذا نص الفتوى، كما هي في الموقع:

السؤال: ما حكم التعامل مع المخالف لعقيدة السلف الصالح كالأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم، والتعاون معهم على البر والتقوى والأمور العامة، وهل يحرم العمل معهم سواء كانت الإدارة لنا وهم يعملون تحتنا أو العمل تحت إشرافهم؟ وهل هم من

الفِرق الضالة الاثنتين والسبعين؟ وهل التعامل معهم يُعد من باب تولي غير المؤمنين؟

الجواب: «الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فجواباً على ذلك نقول: الأشاعرة والماتريدية قد خالفوا الصواب حين أوَّلوا بعض صفات الله سبحانه، لكنهم من أهل السُّنة والجماعة، وليسوا من الفِرق الضالة الاثنتين والسبعين إلا من غلا منهم في التعطيل، ووافق الجهمية فحكمه حكم الجهمية، أما سائر الأشاعرة والماتريدية فليسوا كذلك، وهم معذورون في اجتهادهم وإن أخطأوا الحق.

ويجوز التعامل معهم على البر والإحسان والتقوى، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - قد تتلمذ على كثير من العلماء الأشاعرة، بل قد قاتل تحت راية أمراء المماليك حكام ذلك الزمان وعامتهم أشاعرة، بل كان القائد المجاهد البطل نور الدين زنكي الشهيد، وكذا صلاح الدين الأيوبي من الأشاعرة كما نصّ عليه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، وغيرهما كثير من العلماء والقوّاد والمصلحين، بل إن كثيراً من علماء المسلمين وأئمتهم أشاعرة وماتريدية، كأمثال البيهقي، والنووي، وابن الصلاح، والمزي، وابن

حجر العسقلاني، والعراقي، والسخاوي، والزيلعي، والسيوطي، بل جميع شرَّاح البخاري هم أشاعرة وغيرهم كثير.

ومع ذلك استفاد الناس من علمهم، وأقرّوا لهم بالفضل والإمامة في الدين، مع اعتقاد كونهم معذورين فيما اجتهدوا فيه وأخطأوا، والله يعفو عنهم ويغفر لهم، والخليفة المأمون كان جهمياً معتزلاً، وكذلك المعتصم والواثق كانوا جهمية ضلالاً.

ومع ذلك لم يفت أحد من أئمة الإسلام بعدم جواز الاقتداء بهم في الصلوات والقتال تحت رايتهم في الجهاد، فلم يفت أحد مثلاً بتحريم القتال مع المعتصم يوم عمورية، مع توافر الأئمة في ذلك الزمان كأمثال أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأضرابهم من كبار أئمة القرن الهجري الثالث، ولم نسمع أن أحداً منهم حرّم التعامل مع أولئك القوم، أو منع الاقتداء بهم، أو القتال تحت رايتهم. فيجب أن نتأدب بأدب السلف مع المخالف. والله أعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

د. عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ - عميد كلية القرآن في الجامعة الإسلامية سابقاً.

د. محمد بن ناصر السحيباني - المدرس بالمسجد النبوي.

د. عبدالله بن محمد الغنيمان - رئيس قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية سابقاً الذي علّق على الفتوى قائلاً:

«هذا جواب سديد صحيح ولا يسع المسلمين إلا ذلك، ولم يزل الخلاف يقع في صفوف العلماء، ولم يكن ذلك مسبباً لاختلاف القلوب والتفرّق، وقصة الصحابة لما ذهبوا إلى بني قريظة معروفة مشهورة وغيرها، قاله عبدالله بن محمد الغنيمان، تحريراً في ٢٢/ ٤/ ١٤٢٧هـ» انتهت الفتوى.

المبحث الثامن
هل كل من وقع في البدعة يعتبر مبتدعاً؟

الذي عليه اهل السُّنة والجماعة أنه ليس كل من وقع في الكفر يُعتبرُ كافراً، كما أنه ليس كل من وقع في البدعة يعتبر مبتدعاً.

فالتكفير المطلق لا يلزم منه تكفير المعيّن، فكذلك التبديع المطلق لا يلزم منه تبديع المعيّن، حتى تتحقق الشروط وتنتفي الموانع، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين أهل السُّنَّة والجماعة.

فليس كل من وقع في الكفر يعتبرُ كافراً، وكذلك ليس كل من وقع في البدعة يعتبرُ مبتدعاً، فلابد من التفريق بين الحكم على الفعل، والحكم على الفاعل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن التكفير العام – كالوعيد العام – يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعيّن بأنه كافر أو مشهود له بالنار فهذا يقف على الدليل المعيّن، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه».[1]

وقال أيضاً: «فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسُّنَّة

(١) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (١٢/ ٤٩٨).

ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلا إذا وُجدت الشروط وانتفت الموانع».[١]

وقال أيضاً: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنها بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم».[٢]

وهذا هو منهج الأئمة المعاصرين كالشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز، والشيخ العلامة المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: «قد يكون الشيء بدعة، ولا يُسمّى صاحبه مبتدعاً، إما لعذر أو تأويل أو لغيره...».[٣]

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني في رسالته (صلاة التراويح): «إذا عرفت ذلك فلا يتوهمنّ أحدٌ أننا حين اخترنا الاقتصار على السُّنَّة في عدد ركعات التراويح، وعدم جواز الزيادة عليها أننا نضلل أو نبدّع من لا يرى ذلك من العلماء السابقين واللاحقين، كما قد ظن

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) «مجموع فتاوى ابن عثيمين»، (١/ ١/ ٨٠).

ذلك بعض الناس واتخذوه حُجة للطعن علينا، توهماً منهم أنه يلزم من قولنا بأن الأمر الفلاني أنه بدعه، أن كل من قال بجوازه فهو ضال مبتدع!!، كلا فإنه وَهْمٌ باطل، وجهلٌ بالغ».[١]

وقال أيضاً: «إذا كان هذا المخالف يخالف نصاً أولاً: لا يجوز اتباعه، وثانياً لا نبدّع القائل بخلاف النص، وإن كنّا نقول: إن قوله بدعة، وأنا أفرّق بين أن تقول: فلان وقع في الكفر وإن فلان كفر، وكذلك فلان وقع في البدعة وفلان مبتدع، فأقول: فلان مبتدع ليس معناه وقع في بدعة، وهو من شأنه أنه يبتدع، لأن «مبتدع» اسم فاعل، هذا كما إذا قلنا: فلان عادل ليس لأنه عدل مرة في حياته، فأخذ هذا اسم الفاعل، القصد أن المجتهد قد يقع في البدعة – ولا شك – لكن لا ألومه بها ولا أطلق عليه اسم مبتدع، هذا فيما إذا خالف نصاً».[٢]

ومعنى قوله: «هذا فيما إذا خالف نصاً»، أن الحكم على الفعل بأنه بدعة لابد أن يكون يقينياً، أما إذا كانت المسألة اجتهادية لا نصوص فيها قاطعة لكل احتمال، فلا حديث حينئذ عن بدعة ولا تبديع.

ومن التطبيقات العملية لهذه القاعدة عند الشيخ ناصرالدين الألباني دفاعه عن الشيخ محمد رشيد رضا – رحمه الله – وردّه

(١) «صلاة التراويح»، للألباني، ص ٣٥.
(٢) «سلسلة الهدى والنور»، شريط ٨٥٠.

على الشيخ مقبل الوادعي- رحمه الله - الذي ضلّله بسبب انضمامه للماسونية وإنكاره لحديث سحر النبي ﷺ في كتابه: («ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر)، حيث قال:

«سامحه الله، نحن بلا شك لا نؤيد الانضمام إلى أي جماعة، خاصة إذا كانوا معروفين بالمروق عن الشريعة، لكن نحن نتصوّر أن المسألة قابلة للاجتهاد، فأنا أظن في السيد رشيد رضا، وهو قد خدم الإسلام خدمة جليلة، نظن به أن انضمامه إلى الماسونية إنما كان باجتهاد خاطئ منه، ولم يكن لمصلحة شخصية كما يفعله كثير ممن لا خلاق لهم، فنسبته إلى الضلال لأنه صدر منه خطأ وضلال هذا أظنه توسع غير محمود في إطلاق الضلال على مثل هذا الرجل، الذي في اعتقادي له المنّة على كثير من أهل السُّنَّة في هذا الزمان، بسبب إشاعته لها، ودعوته إليها في مجلته المعروفة بـ «المنار» حتى وصل أثرها إلى بلاد كثيرة من بلاد الأعاجم المسلمين، لذلك أرى أن هذا فيه غلو من الكلام ما ينبغي أن يصدر من مثل أخينا مقبل، وعلى كل حال: تريد مذهباً لا عيب فيه وهل عود يفوح بلا دخان».[1]

وعرض عليه - رحمه الله - الكلام الآتي: «ليس كل من أتى بكفر فهو كافر، وليس كل من أتى بفسق فهو فاسق، وليس كل من

(١) «سلسلة الهدى والنور»، شريط ٢٢٦.

أتى بجاهلية فهو جاهلي أو جاهل، وكذلك ليس كل من أتى ببدعة فهو مبتدع، لأن ثمّة فرقاً عند أهل السُّنَّة بين من وقع في البدعة وبين من أحدث البدعة وتبنّاها ودعا إليها وهذا أمر متفق عليه».

فقال الألباني: «هو كذلك بلا شك ولا ريب»، ثم قال: «هذا الكلام صحيح جداً»، وأيّده ببعض الأدلة على العُذر ورد على من فرّق بين الأصول والفروع ثم قال: «ولذلك فإذا كان هناك رجل عالِم مسلم أخطأ في مسألة ما سواء كانت هذه المسألة أصوليّة أو عقديّة أو كانت حكماً شرعياً فرعياً، فالله – عز وجل – لا يؤاخذه إذا علم منه أنه كان قاصداً معرفة الحق».[1]

ومن الموانع أيضاً من إسقاط حكم الابتداع على من وقع في البدعة إضافة إلى قاعدة العذر: النظر في الحال الغالبة على العالِم وإقامة الموازنة العادلة بين أخطائه وصوابه – ما دام المراد تقويمه.

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني مقرراً هذا المعنى: «لا غرابة في أن يخطئ من كان إماماً في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرى في مسألتين أو ثلاث أو أكثر فذلك لا يخرجه عن دعوة الحق إذا تبنَّاها، فالحافظ ابن حجر والإمام النووي وغيرهما ممن أخطؤوا في بعض المسائل العقديّة كما يقولون اليوم، فذلك لا يخرجهما عن

(١) المصدر السابق.

كونهما من أهل السُّنَّة والجماعة، لأن العِبرة بما يغلب على الإنسان من فكر صحيح أو عمل صالح، متى يكون المسلم صالحاً؟ هل يشترط كي يكون صالحاً ألا يقع منه أي ذنب أو معصية؟

الجواب: لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مراراً وتكراراً، فمتى يكون العبد صالحاً؟ إذا غلب خيره شره وصلاحه ضلاله، وهكذا كذلك تماماً يُقال في المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية، فإذا كان هذا العالِم يغلب عليه العلم الصحيح فهو الناجي، وأما أنه له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة فهذا لا يخرجه عمّا غلب عليه من العقيدة الصحيحة.. فابن حجر مع ما ذكرت مما له من تلك الزلات فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه وأن لا نترحَّم عليه وأن لا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسِّكين بالكتاب والسُّنَّة».

المبحث التاسع
حكم امتحان الناس في عقائدهم

ومن أبرز معالِم وسمات غُلاة التبديع الحدَّاديِّة الجُدد، امتحان عامة الناس في دقائق العقيدة التي قد لا يعرفها إلا طلبة العلم، ومن ثم الحكم عليهم بالسلفية أو بالابتداع والضلال والانحراف، بناء على إجابتهم.

فتجدهم يمتحنون طلبة العلم والدُّعاة بل وعامة الناس في مسائل دقيقة في العقيدة لا سيما في الأسماء والصفات فيسألونهم عن صفات النزول والاستواء والعُلو والمعية والكلام، فإن سكت أو أخطأ في القول حكموا عليه بالبدعة.

وهذا بلا شك منهج فاسد، وليس بمنهج أهل السُّنَّة، وإنما هو منهج المعتزلة والخوارج والرافضة وغيرهم من أهل البدع الذين يمتحنون الناس في عقائدهم ثم يحكمون بإسلامهم أو بكفرهم.

قال الشيخ ناصر العقل: «الأصل في المسلم السلامة حتى يظهر خلاف ذلك، ولا يجوز امتحان عامة المسلمين في الأمور الدقيقة والمعاني العميقة، وإنما يحملون على الجمل الثابتة بالكتاب والسُّنَّة

والإجماع، والأصل حمل كلامهم على المحمل الحسن، ومن ظهر فساد وسوء قصده فلا يجوز تكلف التأويلات له».[١]

وسئل الشيخ عبدالله الغنيمان، عن حكم اختبار الناس في عقائدهم فقال: «ما يمتحن المسلم الذي ظاهره الحق وظاهره الخير، لا يمتحن المسلم بالسؤال، فإن الامتحان لا يجوز، ولما رجع البخاري - رحمه الله - إلى بلاده وهو يحمل العلم الكثير، استفاد منه من استفاد، وقال شيخه الذهلي: «انتهزوا الفرصة واستفيدوا من هذا الرجل».[٢]

فاختلت حلقته، فإن الناس وجدوا عنده ما لا يجدون عند غيره، وعند ذلك بدأ بينهما ما يكون بين الناس فأرسل إليه أسئلة فيها، كيف تقول في اللفظ؟ فعرف أن هذا امتحان فأنكر ذلك وقال: «لا يجوز امتحان المسلم»، وهذا الشاهد الذي نريده فلا يمتحن المسلم، لكن إذا ظهر شيئاً من الخطأ يبيّن له أن هذا خطأ، إما أن يمتحنه يرى هل هو يعرف هذا أو لا يعرف فلا، وقد يكون يجهل بعض الأشياء ولا يعتقد الباطل».

وقال الشيخ محمد بن الحسن الددو في أول شرح كتاب

(١) «أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة»، لناصر العقل، ص ٧٥.
(٢) «شرح الواسطية»، للشيخ عبد الله الغنيمان، شريط ١١.

(التوحيد): «وكذلك فإن كثيراً من تفصيلات المسائل الجزئية لم يكن يعرفها بعض خواص أصحاب رسول الله ﷺ وإن عرفها من سواهم، لأن النبي ﷺ لا يجب عليه التبليغ إلى كل أحد، بل إذا بلغ إلى عدل فأكثر ممن سيروي عنه فذلك مجزئ في تبليغ رسالات ربه، ولا يلزمه أن يبلغ جميع الأمة ولا جميع الصحابة ولا كل من في المجلس، بل إذا بلغ من تقوم به الحُجة كفى ذلك في امتثال قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾[1].

وكثير من الناس يخلط بين هذين المفهومين، بين المفهوم الأول الذي لا يعذر أحد بجهله، وبين المفهوم الثاني الذي يمكن أن يجهله أكمل الناس إيماناً كأصحاب رسول الله ﷺ.

ولذلك يحملون العوام على تعلّم المسائل الجزئية في الاعتقاد، بل ربما أدى ذلك إلى امتحانهم في الاعتقاد بمسائل تخفى على كثير من الناس ولم يكن يعرفها أبو بكر وعمر وجلَّة الصحابة، وقد قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «الامتحان في الاعتقاد ابتداع، فالأصل أن لا يمتحن مؤمن في الاعتقاد إلا في مسألتين:

أولاهما: من قدم من دار الكفر واتُّهِمَ بأنه يمكن أن يكون جاسوساً

(١) سورة المائدة، الآية: (٦٧).

للعدو، فهذا يمتحن لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ﴾[1].

والمسألة الثانية: من كان رقيقاً على الكفر أو من كان على الكفر فاسترق فأراد مسلم أن يعتقه حيث يشترط الإيمان في عتق الرقبة، فحينئذ لا بد من امتحانه لأنه قد كان من أهل الكفر حتى يعلم هل دخل الإسلام، لأنه لا يجزئ عتق رقبة غير مؤمنة في المواضع التي اشترط فيها الإيمان في الرقبة، ودليل ذلك حديث الأنصاري الذي كان عليه عتق رقبة فجاء بجارية له فعرضها على رسول الله ﷺ فسألها فقال: أين الله فأشارت بإصبعها إلى السماء، ثم قال: من أنا؟ فقالت رسول الله، فقال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**».

فهنا امتحنها رسول الله ﷺ بأصل التوحيد، وأراد بذلك أنها كانت على الكفر، وأن الأنصاري يجب عليه عتق رقبة مؤمنة كما شرط الله الإيمان فيها، وإنما يمكن التحقق من ذلك بهذا الامتحان، وقد خفي هذا على كثير من عوام المسلمين فأصبحوا يمتحنون من لا يريدون عتقه من المسلمين، يمتحنون كثيراً من الأحرار بسؤالهم أين الله؟ ولا يقولون: من أنا، فلذلك لا بد من التنبيه على هذه المسألة لشيوع الخطأ والغلط فيها».

(١) سورة الممتحنة، الآية: (١٠).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: «مما نص عليه السلف أيضاً في هذا الأصل أن الصلاة نراها ونفعلها خلف كل إمام بر أو فاجر أو أيضاً ممن نجهل عقيدته.

وقد بدّع الأئمة الأربعة وأئمة السلف من قال لا أصلي خلف أحد إلا بعد أن أعلم عقيدته، بل يُصلى خلف مستور الحال، ومن لا نعلم حاله ولا نبحث ولا نمتحن الناس في عقيدتهم قبل الصلاة، ونرى هل هو موافق أم ليس بموافق، هل هو مبتدع أم ليس بمبتدع. ونرى ظاهر الأمر، وما دام أن ظاهر الأمر السلامة فإننا نصلي خلفه دون بحث.

فإذاً على هذا الأصل لا يجوز امتحان الناس في عقيدتهم عند إرادة الصلاة، ولا بحث أمر الباطن وإثارة الباطن؛ لأن الأصل الظاهر، وهذا هو الذي نص عليه الأئمة الأربعة وجماعة كثيرون من أئمة السلف، وقرره المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة».[1]

(١) «شرح الطحاوية»، للشيخ صالح آل الشيخ، (١/ ٢٣٣).

المبحث العاشر
امتحان الناس بالأشخاص

ومن أبرز معالِم وسمات غُلاة التبديع الحدَّاديِّة الجُدد، امتحان الناس بالأشخاص وما يسمونه الجرح والتعديل، ومن ثم الحكم عليهم بالسلفية أو بالابتداع والضلال والانحراف، بناء على إجابتهم.

فتجدهم يمتحنون العلماء و طلبة العلم والدعاة بل وعامة الناس بأسماء معينة، فيسألونهم عن رأيهم في الإمامأبي حنيفة – رحمه الله – أو في علماء الأشاعرة كالنووي وابن حجر أو الدارقطني والبيهقي وغيرهم، فإن أثنى عليهم فهو ضال ومنحرف ومبتدع يجب الحذر والتحذير منه، وإن ذمَّهم وبدَّعهم فهو سلفي وعلى الجادة.

ولعل من أكثر الأسماء التي يمتحن بها الجامية العلماء والدُّعاة هو أبوحنيفة وابن حجر والنووي، فإن أجاب المسؤول عن هذه الأسماء بالذم والشتم واللعن لهم، وتبديعهم والشهادة بضلالهم وانحرافهم، وأن السلفية برآءُ منهم، فهو منهم، وهو سلفي.

وإن أجاب المسؤول عنهم بالثناء عليهم، والثناء على جهودهم الدعوية، أو الثناء على مؤلفاتهم وكتبهم، أو لم يبدّعهم أو يضلّلهم أو لم يخرجهم من السلفية، فهو ضال، منحرف، مبتدع، ليس بسلفي وإن

ادّعى ذلك، مادام أنه يثنى على واحد من هؤلاء، فمن لم يبدّع المبتدع فهو مبتدع كما هو مقررٌ عندهم في أصولهم وقواعدهم المنحرفة.

ولا شك أن هذا المنهج القائم على «امتحان الناس بالأشخاص» ثم تصنيفهم بناءً على ثنائهم أو ذمّهم للمسؤول عنه، منهج منحرف، فاسد، ليس عليه دليل لا من كتاب الله ولا من سُنة نبيه ﷺ، وليس من منهج السلف في شيء.

ولقد كان كثير من علماء أهل السُّنَّة والجماعة يثنون على بعض أهل البدع، وعلى جهودهم، وعلى مؤلفاتهم، مع ما هم عليه من البدعة، مع التنبيه والتحذير من بدعهم وأخطائهم وزلاتهم، ولم يبدّعهم أحد من أهل العلم بسبب ثنائهم ومدحهم لبعض أهل البدع.

وقد كان هذا هو منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تعامله مع بعض أئمة الكلام وبعض المبتدعة. **فمن ذلك قوله في (المنهاج)**: «وعبدالرحمن الأصم وإن كان معتزلياً فإنه من فضلاء الناس وعلمائهم، وهو من أذكياء الناس وأحدّهم أذهاناً، وإذا ضلوا في مسألة لم يلزم أن يضلّوا في الأمور الظاهرة التي لا تخفى على الصبيان».[1]

وهذا المنهج هو منهج الشيخ العلامة المجدّد عبدالعزيز بن باز – رحمه الله تعالى – أيضاً.

---

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية، (٤/ ٨٥).

فقد كان - رحمه الله تعالى - يثني على جهود علماء ودُعاة الصحوة - كما يسمّيهم الجامية والحدَّاديِّة - مثل: الشيخ سفر الحوالي، والشيخ سلمان العودة، والشيخ ناصر العمر، والشيخ عائض القرني، بل وأصدر التزكيات لهم، إلا أنه في المقابل حذّر ونبَّه على بعض تصرفاتهم وأخطائهم، حتى لا يتابعوا فيها، إلا أنه لم يبدّعهم أو يفسّقهم ولم يبدّع من يثني عليهم أو يمدحهم، كما تفعل الجامية والحدَّاديِّة.

بل إنه - رحمة الله عليه - لما رأى جرأة الناس عليهم، في تبديعهم وتفسيقهم، أصدر بياناً يستنكر فيه ما يقوم به مشايخ المدينة آنذاك من الطعن في العلماء والدُّعاة وتبديعهم وتفسيقهم، والذي شرحه الشيخ سفر الحوالي في درس وسمّاه: (الممتاز في شرح بيان ابن باز)، وهو المسمّى: (النصيحة الذهبية لمن يطعن في العلماء والدُّعاة).

ثم إنه ليس معنى الثناء على عالِم أو داعية معين، أني أوافقه في كل ما قاله أو كتبه، بل ما من عالِم أو داعية إلا وله أخطاء وزلَّات وهفوات، وقد قيل: «لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة»، فلو أن كل عالِم أو داعية، أخطأ أو زلّ في بعض المسائل بدّعناه وأخرجناه من أهل السُّنَّة والجماعة، لما سلم معنا أحد من أهل العلم لا من المتقدّمين ولا من المتأخرين.

ورحم الله الإمام الذهبي حين قال: «ولو أن كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدّعناه وهجرناه، لما سلم معنا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذُ بالله من الهوى والفظاظة».[١]

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: «فما بالنا نمتحن الناس الآن، ونقول ما تقول في كذا؟ وما تقول في الرجل الفلاني؟ وما تقول في الطائفة الفلانية؟

أكان النبي ﷺ يمتحن الناس بهذا!! أم كان الصحابة يمتحنون الناس بهذا!! إن هذا من شأن الشُّعب الضالّة التي تريد أن تفرّق الناس حتى لا يكونوا جيلاً راسخاً أمام التحديات التي نسمعها كل يوم».[٢]

وقال الشيخ عبدالمحسن العباد في رسالته (رفقاً أهل السُّنَّة بأهل السُّنَّة، تحت باب: بدعة امتحان الناس بالأشخاص): «من البدع المنكرة ما حدث في هذا الزمان من امتحان بعض من أهل السُّنَّة بعضاً بأشخاص، سواء كان الباعث عليه الإطراء لشخص آخر،

(١) «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، (١٤/ ٤٠).

(٢) كلمات في رثاء الشيخ ابن عثيمين، للشيخ محمد أحمد إسماعيل، ص ٦٢.

وإذا كانت نتيجة الامتحان المرافقة لما أراده الممتحن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلا كان حظه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وهذه نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية في أولها التبديع في الامتحان بأشخاص آخرين لإطرائهم، قال - رحمه الله - في كلام له عن يزيد ابن معاوية:

«والصواب هو ما عليه الأئمة، من أنه لا يُخص بمحبة ولا يُلعن، ومع هذا فإن كان فاسقا أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أن النبي ﷺ قال: «**أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له**».

وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه -، فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به؛ فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة».[1]

وقال: «وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسول ﷺ».[2]

(١) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٣/ ٤١٣ - ٤١٤).
(٢) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٣/ ٤١٥).

وقال: «وليس لأحد أن ينصّب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا ينصّب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصّبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرّقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون».[١]

وقال: «فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك نظر فيه: فإن كان قد فعل ذنباً شرعياً عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعياً لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره»[٢].

وليس للمعلمين أن يحزّبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾[٣].

ولو ساغ امتحان الناس بشخص في هذا الزمان لمعرفة من يكون من أهل السُّنَّة أو غيرهم بهذا الامتحان، لكان الأحق والأولى بذلك

---

(١) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (٢٠/ ١٦٤).
(٢) «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، (١٦/ ٢٨).
(٣) سورة المائدة، الآية: (٢).

شيخ الإسلام ومفتي الدنيا وإمام أهل السُّنَّة في زمانه شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز المتوفى في ٢٧ من شهر المحرم عام ١٤٢٠هـ، رحمه الله وغفر له وأجزل له المثوبة، الذي عرفه الخاصة والعامة بسعة علمه وكثرة نفعه وصدقه ورفقه وشفقته وحرصه على هداية الناس وتسديدهم.

نحسبه كذلك ولا نزكّي على الله أحداً؛ فقد كان ذا منهج فذ في الدعوة إلى الله وتعليم الناس الخير، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، يتسم بالرفق واللين في نصحه وردوده الكثيرة على غيره، منهج سديد يقوّم أهل السُّنَّة ولا يقاومهم، وينهض بهم ولا يناهضهم، ويسمو بهم ولا يسمّهم، منهج يجمع ولا يفرّق، ويلم ولا يمزّق، ويسدّد ولا يبدّد، وييسّر ولا يعسّر، وما أحوج المشتغلين بالعلم وطلبته إلى سلوك هذا المسلك القويم والمنهج العظيم؛ لما فيه من جلب الخير للمسلمين ودفع الضرر عنهم.

والواجب على الأتباع والمتبوعين الذين وقعوا في ذلك الامتحان أن يتخلّصوا من هذا المسلك الذي فرّق أهل السُّنَّة وعادى بعضهم بعضاً بسببه، وذلك بأن يترك الأتباع الامتحان وكل ما يترتب عليه من بُغض وهجر وتقاطع، وأن يكونوا إخوة متآلفين متعاونين على البر والتقوى، وأن يتبرأ المتبوعون من هذه الطريقة التي توبعوا عليها،

ويعلنوا براءتهم منها ومن عمل من يقع فيها، وبذلك يسلم الأتباع من هذا البلاء، والمتبوعون من تبعة التسبب بهذا الامتحان وما يترتب عليه من أضرار تعود عليهم وعلى غيرهم».[١]

وقال الشيخ حاي الحاي: «من هدي السلف أنهم لا يمتحنون الناس ببعض الناس من أهل العلم، بل كانوا يمتحنون الناس باتباعهم لسُنة النبي ﷺ ولا يرتبون وينصّبون شخصاً يدعون إلى مذهبه وطريقته إلا رسول الله ﷺ، وهذا الذي يجب على المسلم، ألا يقدّم أحداً ولا مذهباً على سُنة رسول الله ﷺ، يوالي ويعادي عليها، إنما الموالاة والمعاداة والبراء والولاء لله وفي الله جل وعلا وفي رسول الله ﷺ، وعليه أن يتبرأ ويعتزل هذه الفتنة التي تفرّق شمل المسلمين وتجلب لهم البغضاء والشحناء، كما حدثت فتنة القول بخلق القرآن وامتحان أهل السُّنَّة والجماعة، فامتحان الناس بالناس والأفراد، مما يضر ويجلب البغضاء، فحسبنا الكتاب والسُّنَّة وهدي السلف الصالح، فإنهم كانوا على الصراط المستقيم».[٢]

---

(١) «رفقاً أهل السنة بأهل السنة»، للشيخ عبد المحسن العبّاد، ص ٣٥.

(٢) «حصول البأس في امتحان الناس بالناس» حاي الحاي ص ١٠.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
المبحث الأول: منْ هم الحدَّاديِّة الجُدد؟	٩
المبحث الثاني: الحدَّاديِّة والغلو في التبديع والتكفير.....	٢٣
المبحث الثالث:الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم للإمام أبي حنيفة رحمه الله.....	٣٠
المبحث الرابع: الرد على الحدَّاديِّة في تكفيرهم لعلماء الأشاعرة..	٤٩
المبحث الخامس: متى يُنسب الرجل لأهل السُّنة؟.....	٦٧
المبحث السادس:متى يخرج الرجل من دائرة أهل السُّنة؟.....	٦٩
المبحث السابع: هل الأشاعرة من أهل السُّنة؟.....	٧٢
المبحث الثامن: هل كل من وقع في البدعة يعتبر مبتدعاً؟.....	٨١
المبحث التاسع: حكم امتحان الناس في عقائدهم.....	٨٧
المبحث العاشر: حكم امتحان الناس في الأشخاص.....	٩٢

لله الحمد

صدر للمؤلف:

١- (الجامية في الميزان).
٢- (آراء العلامة محمد رشيد رضا العقدية في أشراط الساعة الكبرى، وآثارها الفكرية).
٣- (ما بعد الموت..).
٤- (ما بعد الموت عند غير المسلمين).
٥- (فتاوى العلامة محمد رشيد رضا العقدية).
٦- (فتاوى العلامة محمد رشيد رضا الفقهية).
٧- (كما يولى عليكم تكونوا).
٨- (وقفات فقهية مع العلامة الألباني رحمه الله).
٩- (وقفات فقهية مع العلامة القرضاوي رحمه الله).
١٠- (التحذير من الغلو في التكفير).
١١- (التحذير من الغلو في التبديع).
١٢- (أسباب رد الحق الواضح).
١٣- (علماء صدعوا بالحق فسجنوا وعذبوا وقتلوا).
١٤- (أقوال العلماء المنصفين في سيد قطب، ويليه نبذة يسيرة عنه، وأبرز المآخذ عليه والرد عليها).
١٥- (حديث حاج آدم موسى، دراسة عقدية تحليلية).
١٦- (فقه الدعوة).
١٧- (فقه الحسبة).
١٨- (الدليل العلمي للمتخصصين والمهتمين بعلم العقيدة والتوحيد والأديان والفرق والمذاهب).
١٩- الحوليات.
٢٠- السعادة، أسبابها وموانعها.
٢١- الغلو في الدين.
٢٢- القواعد الثلاثون، في فنون ومهارات التعامل مع الآخرين.
٢٣- القواعد العشرة، في فنون ومهارات كسب الآخرين.
٢٤- ويسألونك عن المتعة.
٢٥- ما لا يسع المسلم جهلة.
٢٦- الحدادية الجدد.

دار الظاهرية للنشر والتوزيع
daradahriah
daradahriah.com
daradahriah@gmail.com

نضيء الفكرة

9 789921 812060